مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تضعيف صاحب السلسلتين مئات الأحاديث

بناء على أسس باطلة له في عدم اعتداده بتوثيق جماعة من أئمة الحديث لنوعين من الرواة

البحث الرابع :عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهم

The author of the two series weakened hundreds of hadiths based on the false fundamentals that he did not rely on the commendation of a group of hadith imams for two types of narrators

Fourth research: not adopting the commendation of Al-Tirmidhi

د/ عبد السلام عمران شعيب

Dr. Abdul Salam Imran Shuaib

أستاذ الحديث وفقهه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية ـ كلية الآداب والعلوم / مسلاتة

جامعة المرقب ـ ليبيا

abdslmomranh@gmail.com

ملخص البحث :

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

يتناول هذا البحث بيان الأسس الباطلة لصاحب السلسلتين في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لبعض أنواع الرواة، وتضعيفه بناء على هذه الأسس الباطلة له مئات الأحاديث مضيعا على المغترين بأحكامه عليها ما حوته هذه الأحاديث من أحكام وسنن مع بيان بطلان أسسه هذه بدلائل بطلانها، وقد تناولته في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة يأتي بيانها في مقدمة البحث .

كلمات مفتاحية : ((الترمذي)) ((أنواع الرواة)) ((أسس باطلة)) ((وثق)) ((مقبول)) ((مجهول)) .

Abstract

This research deals with the statement of the false foundations of the author of the two series in his lack of belief in Al-Tirmidhi's commendation of some types of narrators. His weakening of hadiths was based on these false foundations, wasting hundreds of hadiths on those who are offended by his judgments, on which what these hadiths contain rulings and Sunnah with a statement of invalidity, The research included an introduction, and four research papers, and a conclusion, the statement of which comes at the forefront of the research.

Keywords: Tirmidhi -Types of narrators - False foundations - Trustworthy - Acceptable - Unknown

مقدمة وتمهيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع سنته إلى يوم الدين

هذا هو البحث الرابع من البحوث الذي جزأت إليها موضوع تضعيف صاحب السلسلتين ([1]) مئات الأحاديث بناء على أسس باطلة له في عدم الاعتداد بتوثيق جماعة من أئمة الحديث لنوعين من الرواة .كما سيأتي بيان هؤلاء الأئمة ونوعي الرواة اللذين لا يعتد بتوثيقهم لهما . حيث تناولت في البحث الأول المنشور في هذه المجلة في عددها العشرين

[1]- هو محمد ناصر الدين الألباني ، وقد صار بشهرة سلسلتيه الصحيحة والضعيفة في الحديث أشهر من أن يذكر اسمه ؛ لشهرته بهما مع أن له في سلسلته الضعيفة وغيرها من كتبه أسسا باطلة ضعف على أساسها مئات الأحاديث مضيعا على المغترين ـ وما أكثرهم ـ بأحكامه عليها بالضعف ما فيها من أحكام وسنن ، والتي يأتي هذا البحث متناولا لبعضها ومبينا بطلانها بدلائل بطلانها تحذيرا من الاغترار بأحكامه عليها ؛ لبطلانها حتى لا تضيع على المغترين بأحكامه عليها ما فيها من أحكام وسنن ؛ فتموت أحكام وسنن بدلا من إحيائها وإظهارا للحقيقة العلمية المبطلة لتضعيفه لها والواجب إظهارها في هذا الشأن .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

. مارس . 2024 م أسسه العامة في عدم اعتداده بتوثيق هؤلاء الأئمة لهؤلاء الرواة على أن أقوم في بحوث لاحقة بتناول بيان أسسه الباطلة في عدم اعتداده بتوثيق كل واحد من هؤلاء الأئمة أو أكثر من واحد منهم بحسب ما يسمح به المقام؛ فقد لا يسمح المقام بتناول أكثر من واحد منهم، وقد يسمح بذلك؛ فتناولت في البحث الثاني المنشور في هذه المجلة أيضا في عددها الواحد والعشرين . أبريل . 2024 م . تناولت فيه أسسه الباطلة في عدم اعتداده بتوثيق العجلي ([1]) لهم ، وبيان بطلان أسسه في ذلك بدلائل بطلانها حيث لم يسمح المقام بتناول غير العجلي فيه ، وتناولت في البحث الثالث أسسه الباطلة في عدم اعتداده بتوثيق الفسوي ([2]) والطبري ([3]) لهؤلاء الرواة وبيان بطلان أسسه في ذلك بدلائل بطلانها في هذه المجلة أيضا مجلة جامعة الزيتونة الدولية في عددها الثاني والعشرين . مايو . 2024 م . وأتناول في هذا البحث الرابع أسسه الباطلة في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة، وهو ما يعني عدم اعتداده بتوثيق الترمذي لهم بتصحيحه وتحسينه أحاديثهم ؛ فالتقديم لهذه البحوث هو تقديم واحد؛ لكونها بحوثا متعددة للموضوع نفسه، وهو عدم اعتداده بتوثيق هؤلاء الأئمة لهؤلاء الرواة بناء على أسسه الباطلة في ذلك، وإن اختلف الأئمة الذين أتناول أسسه الباطلة في عدم اعتداده بتوثيق كل واحد منهم لهؤلاء الرواة، واختلفت بعض أسسه في عدم الاعتداد بكل واحد منهم في ذلك، واتفاق بعضها في ذلك ، فقد ذكرت في مقدمة البحثين الأولين أن لصاحب السلسلتين . الصحيحة والضعيفة . أسسا باطلة في الحكم على الأحاديث وعلى رواتها ضعف على أساسها مئات الأحاديث في مختلف كتبه،

---

[1] - هو أبوالحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي سكن طرابلس ليبيا حتى مات فيها ، وهو من أئمة الحديث العارفين برجاله جرحا وتعديلا ، قال الذهبي : ((ذكره عباس الدوري فقال : كنا نعده مثل أحمد ويحيى بن معين)) ويعني بأحمد أحمد بن حنبل من مصنفاته : معرفة الثقات . (ت 261 هـ) . انظر تذكرة الحفاظ 2/ 560 وشذرات الذهب 1/ 2/ 141 .

[2] - هو أبويوسف يعقوب بن سفيان الفسوي المعروف بالفسوي نسبة إلى فسا من بلاد فارس من أئمة الحديث ورواته والمتكلمين في رواته جرحا وتعديلا حيث تكتظ كتب الجرح والتعديل بأقواله فيهم وصفه الذهبي بالحافظ الإمام الحجة من تصانيفه : ((المعرفة والتاريخ)) ذكر فيه كثيرا من الرواة وأقواله فيهم جرحا وتعديلا ذكر ابن كثير أنه روى عنه ألف شيخ من الثقات وممن روى عنه الترمذي والنسائي وابن خزيمة (ت 277 هـ) . انظر الأنساب 3 / 457 وتذكرة الحفاظ 2 / 582 و البداية والنهاية 6 / 11 / 60 .

[3] - هو أبوجعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري من أئمة التفسير والحديث وحفاظه ورواته ومن أئمة الفقه والتاريخ المشهور بكتابيه في التفسير والتاريخ وهو من الفقهاء المجتهدين وصاحب مذهب فقهي لكن مذهبه من المذاهب التي انقرضت ولم تستمر كالمذاهب الأربعة المشهورة ومن مصنفاته في الحديث : ((تهذيب الآثار)) قال الخطيب البغدادي في الطبري وفي كتبه التي ذكرتها : ((وكان أحد الأئمة العلماء يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله وكان جمع من العلوم مالم يشاركه فيه أحد من عصره وكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيرا بالمعاني فقيها في أحكام القرآن عالما بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام عارفا بأيام الناس وأخبارهم له الكتاب المشهور في تاريخ الأمم وله كتاب التفسير الذي لم يصنف أحد مثله وكتاب سماه : ((تهذيب الآثار)) لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة وله اختيار من أقاويل الفقهاء وتفرد بمسائل حفظت عنه)) وذكر الذهبي أن الفرغاني قال عن كتابه : ((تهذيب الآثار)) : ((وابتدأ تصنيف كتاب : ((تهذيب الآثار)) وهو من عجائب كتبه ابتدأ بما رواه أبوبكر الصديق مما صح وتكلم على كل حديث وعلته وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججهم واللغة فتم مسند العشرة وأهل البيت والموالي ومن مسند ابن عباس قطعة ومات)) وقال ابن كثير عن كتابه هذا أيضا : ((ومن أحسن ذلك تهذيب الآثار ولو كمل لما احتيج معه إلى شيء ولكان فيه الكفاية لكنه لم يتمه)) (ت 310 هـ) . انظر تاريخ بغداد 2 / 159 وتذكرة الحفاظ 2 / 710 والبداية والنهاية 6 / 11 / 142 وشذرات الذهب 1 / 2 / 260 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وأضاع على المغترين بأحكامه عليها . وما أكثرهم . ما حوته هذه الأحاديث من أحكام وسنن ، وأنه تشتد خطورة ضياع هذه الأحكام حين يتوقف على ثبوت أحاديثها حلية شيء أو حرمته أو صحة شيء أو بطلانه كحلية أكل طعام، أو شراب، أو مال، أو حرمتها، أو صحة وضوء، أو صلاة، أو صيام أو حج، أو نكاح، أو بطلانها مع ضياع العمل بما فيها من سنن، وما تجلب للعامل بما فيها من ثواب، وما في عمله بها من إحياء ما فيها من سنن ؛ فصار صاحب السلسلتين بتضعيفه لهذه الأحاديث مميتا للسنن بدلا من إحيائها ، وتحولت كتبه إلى أن تكون هي ذات الأثر السيئ في الأمة بخلاف دعواه التي ادعاها في عنوان سلسلته الضعيفة حيث سماها : ((سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة)) وأسسه الباطلة هذه في تضعيفها هي التي دفعته لتأليف كتب في بيان صحيح وضعيف كتب حديثية تراثية لبعض أئمة الحديث ؛ فألف كتابا في بيان صحيح كل منها ، وآخر في ضعيفها أو تأليفه كتابا في بيان صحيح وضعيف كتاب منها مع أن أصحابها من أئمة الحديث قد بينوا الصحيح والضعيف فيها، وهم أئمة هذا الشأن وواضعو أسس الحكم على الأحاديث وعلى رواتها، وهم العمدة في ذلك كتأليفه كتابا في صحيح سنن الترمذي وآخر في ضعيفه وكتابا في صحيح الترغيب والترهيب للمنذري ([1]) وآخر في ضعيفه وكتابا في صحيح الجامع الصغير للسيوطي ([2]) وآخر في ضعيفه بل إن بعضها قد خصصها أصحابها لرواية الحديث الصحيح أو في ذكر الحديث الثابت صحيحا كان أم حسنا كصحيح ابن حبان ([3]) واسم صحيح ابن حبان يدل على أنه مخصص لرواية الأحاديث الصحيحة حيث ألف كتابا في ذكر صحيحه سماه : ((صحيح موارد الظمآن في زوائد ابن حبان)) وكتابا آخر في ضعيفه سماه : ((ضعيف موارد الظمآن في زوائد ابن حبان)) ضعف فيه مئات الأحاديث من صحيح ابن حبان

---

[1] - هو أبومحمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري المعروف بالمنذري من أئمة الحديث ، وفقهاء الشافعية من مصنفاته : مختصر سنن أبي داود مع حاشية له عليه ، ومن مصنفاته أيضا : مختصر صحيح مسلم ، وشرح جزءا من تنبيه الشيرازي (656هـ) . انظر تذكرة الحفاظ 4/ 1436والبداية والنهاية 7/ 13/ 196، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 4/ 387 والعقد المذهب ص 163 وحسن المحاضرة 1/ 306.

[2] - هو جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكربن محمد بن سابق الدين السيوطي من أئمة الحديث والفقه الشافعي ومؤرخ أيضا من المكثرين من التصنيف له مصنفات في فنون متعددة في الحديث والفقه والنحو واللغة والتاريخ والتراجم وغيرها منها : تدريب الراوي شرح تقريب النووي في علوم الحديث ، والألفية في علوم الحديث ، وإسعاف المبطأ في رجال الموطأ ، وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، والجامع الكبير في الحديث ، والجامع الصغير في الحديث أيضا ، وذيل تذكرة الحفاظ ، والخصائص النبوية ، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، والديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ولب اللباب في تحرير الأنساب ، واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، ومناهل الصفاء في تخريج أحاديث الشفاء ، والإكليل في استنباط التنزيل ، والإتقان في علوم القرآن ، وطبقات المفسرين ، والحاوي للفتاوى ، والأشباه والنظائر في الفقه ، وشرح شواهد مغني اللبيب ، والمزهر في اللغة ، وألفية في النحو وشرحها والأشباه والنظائر في النحو ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، وهمع الهوامع في النحو وشرحه ، وتاريخ الخلفاء ، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، والشماريخ في علم التاريخ . (ت 911هـ) . انظر شذرات الذهب 4/8/ 51 وما بعدها والبدر الطالع 1/ 229وما بعدها وهدية العارفين 5/ 534 والأعلام 3/ 301و302

[3] - هو أبوحاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي من أئمة الحديث شافعي المذهب ، ومن مصنفاته : المسند الصحيح المعروف بصحيح ابن حبان ، والمجروحون من المحدثين ، وكتاب الثقات (ت 354هـ) . انظر تذكرة الحفاظ 3/ 920وما بعدها ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 2/ 100وما بعدها ، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة 1/ 104والأعلام 6/ 78.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N23 العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بناء على أسسه الباطلة في تضعيفها، وهو نفسه قد ذكر في مقدمة صحيح موارد الظمآن أن تضعيفه لأحاديث من صحيح ابن حبان قد بلغ نحو أربعمائة حديث ([1]) فكيف مع ما ضعفه في مختلف كتبه الأخرى ، ومنها أساسه هذا الذي أتناول بيانه في هذه البحوث وبيان بطلانه بدلائل بطلانه في عدم الاعتداد بتوثيق وتصحيح وتحسين هؤلاء الجماعة من أئمة الحديث لبعض أنواع الرواة ورميه لهؤلاء الأئمة بسبب ذلك بالتساهل في التصحيح والتوثيق؛ لدعواه الباطلة أنهم يوثقونهم وهم مجاهيل لا يعرفون حالهم جرحا ولا تعديلا، ومن الكتب التي خصصها أصحابها لذكر الأحاديث الثابتة صحيحة أم حسنة كتاب ((رياض الصالحين)) للنووي ([2]) ومع ذلك قام صاحب السلسلتين بتضعيف عدة من أحاديثه تزيد على خمسين حديثا بناء على أسسه الباطلة في تضعيفها ، وقد قمت في بحث سابق نشر بمجلة كلية الآداب والعلوم . مسلاتة . العدد . 15. لسنة 2020م بعنوان : ((أباطيل صاحب السلسلتين وتضليلاته في حكمه بالضعف على بعض أحاديث رياض الصالحين للنووي وأباطيل ما رمى به النووي في هذا الشأن)) ([3]) قمت فيه ببيان ما لصاحب السلسلتين من أسس باطلة في حكمه بالضعف على ما ضعفه من أحاديث كتاب رياض الصالحين للنووي بالإضافة إلى تأليفه كتبا أخرى في بيان صحيح وضعيف كتب لم يبين أصحابها من أئمة الحديث الصحيح والضعيف فيها كصحيح وضعيف سنن ابن ماجة، وغيره بالإضافة إلى كتب أخرى له ليست في بيان صحيح وضعيف كتب بل هي كتب في بيان الصحيح والضعيف من الأحاديث بشكل عام كسلسلتيه الصحيحة والضعيفة؛ وكلها بجميع أنواعها له فيها أسس باطلة في الحكم على مئات من الأحاديث بالضعف فيها ؛ فأسسه الباطلة في الحكم على الأحاديث بالضعف بعضها أسس عامة في جميع ما يحكم عليه بالضعف سواء في الكتب التي خصصها لبيان صحيح وضعيف أحاديث بعض الكتب لبعض أئمة الحديث أوالكتب التي ألفها في غير ذلك كسلسلته الضعيفة؛ لأن الأسس الباطلة له في تضعيف أحاديث كتاب معين أو كتاب في التضعيف بشكل عام هي أسس عامة له حين توجد في غير الكتاب الذي ألف كتابا في بيان صحيحه وضعيفه أو ألفه في بيان الأحاديث الضعيفة بشكل عام كعدم اعتداده بتوثيق وتصحيح

---

[1] - انظر مقدمته لصحيح موارد الظمآن ص 10 - دار الصميعي - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى - 1422 هـ - 2002 م .

[2] - هو أبوزكرياء محيي الدين يحيى بن شرف النووي نسبة إلى نوا قرية من قرى حوران بسوريا ، وهو من أئمة الحديث والفقه الشافعي من مصنفاته : ((شرح صحيح مسلم)) و((التقريب والتيسير)) في علوم الحديث و((خلاصة الأحكام من مهمات السنة وقواعد الإسلام)) و((منهاج الطالبين)) و((روضة الطالبين)) و((المجموع شرح المهذب)) لأبي إسحاق الشيرازي و((تصحيح تنبيه أبي إسحاق الشيرازي)) و((تهذيب الأسماء واللغات)) (ت 676هـ) وجعل ابن قاضي شهبة وفاته سنة : 677هـ . انظر تذكرة الحفاظ للذهبي 4/ 1470 وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 4/ 471وما بعدها وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة 1/ 473وما بعدها وشذرات الذهب 3/ 5/ 354وما بعدها والأعلام 8/ 149و150.

[3] - انظر ص 29 وما بعدها من المجلة المذكورة .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وتحسين هؤلاء الأئمة لبعض أنواع الرواة؛ فإنه حين يوجد راو منهم في سند أي حديث من كتبه بجميع أنواعها لا يوجد فيهم سوى توثيق أو تصحيح أو تحسين هؤلاء الأئمة الذين لا يعتد بهم في ذلك لهؤلاء الرواة مع عدم وجود من يضعفهم يضعف ذلك الحديث بالإضافة إلى أسسه الباطلة العامة الأخرى في تضعيف أي حديث يذكره في مختلف كتبه كفساد فهمه لعبارة : ((مقبول)) التي يطلقها ابن حجر ([1]) على بعض الرواة في كتابه تقريب التهذيب حيث فهمها صاحب السلسلتين بفساد فهمه لها عبارة حكم بجهالة الراوي لا تقبل روايته إلا بوجود متابع له على روايته مع أنها عبارة توثيق له . كما سيأتي بيانه وبيان فساد فهمه لمعناها بدلائل فساده ، وأنها عبارة توثيق للرواة وليست عبارة تجهيل لهم بدلائله . فإنه يضعف بناء على هذا الأساس الباطل كل حديث قال ابن حجر في أحد رواته : ((مقبول)) وإن وثقه أوصحح أو حسن حديثه أئمة الحديث الذين لا يعتد بهم في ذلك لهؤلاء الرواة . كما ستمر بنا أمثلته في هذا البحث . وبعض أسسه الباطلة في تضعيف مئات الأحاديث هي أسس تخص بعض تلك الكتب وتخص بعض أصحابها كأسسه الباطلة التي سبقت الإشارة إليها في تضعيفه عشرات الأحاديث من كتاب رياض الصالحين للنووي بناء على أسسه الباطلة التي رمى بها النووي وكتابه رياض الصالحين في حكم النووي على الأحاديث فيه بالثبوت بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من أسسه الباطلة العامة التي يضعف بناء عليها مئات الأحاديث في مختلف كتبه التي يضعفها فيها .

أهمية الموضوع وخطورته العلمية والشرعية ووجوب القيام به والتحذير منه :

يأتي هذا الموضوع في إطار استمراري في بيان ما لصاحب السلسلتين من أسس باطلة في الحكم على الأحاديث وعلى رواتها بشكل عام، وقد سبق لي في هذا الإطار . كما سبقت الإشارة . تناولي في بحث نشر في مجلة كلية الآداب والعلوم / مسلاتة . العدد . 15. لسنة 2020م ما لصاحب السلسلتين من أسس باطلة في حكمه على أحاديث في رياض الصالحين للنووي بالضعف على أن أقوم في بحوث لاحقة ببيان ما له من أسس باطلة في حكمه بالضعف على أحاديث كتب أخرى مما ألف كتبا في بيان صحيحها وضعيفها؛ والتي سبق ذكر بعضها مع بياني لأسسه الباطلة في

[1] - هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني نسبة إلى أصله بلدة عسقلان بفلسطين وولد وعاش ومات في القاهرة يكنى أبالفضل ويلقب بشهاب الدين وهو من أئمة الحديث من مصنفاته : شرح صحيح البخاري المسمى : فتح البارئ . وتهذيب التهذيب وتقريبه المسمى : تقريب التهذيب ، وتعجيل المفعة بزوائد الأئمة الأربعة ولسان ميزان الذهبي والإصابة في تمييز الصحابة وتلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير والنكت على مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث وبلوغ المرام من أدلة الأحكام ونخبة الفكر في مصطلح الحديث ونتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس والدرر الكامنة في تراجم المائة الثامنة وذيل على الدرر المذكورة وإنباء الغمر بأبناء العمر ورفع الإصر عن قضاة مصر وغيرها (ت 852هـ) . انظر الضوء اللامع 1/ 2/ 36وما بعدها ولحظ الألحاظ 5/ 326وما بعدها وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي 5/ 380 وما بعدها والأعلام 1/ 178.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الحكم على الأحاديث وعلى رواتها بالضعف بشكل عام؛ إظهارا للحقيقة العلمية التي يجب الحكم على أساسها على هذه الأحاديث، وتحذيرا من الاغترار بالعمل بأحكامه عليها لما في العمل بتضعيفه لها على أسس باطلة من ضياع ما سبقت الإشارة إليه مما تحويه هذه الأحاديث من أحكام وسنن، وإماتة للسنة بدلا من إحيائها مع ثبوتها على الأسس الصحيحة في الحكم بثبوتها لاسيما أنها أحاديث كثيرة تصل إلى المئات . كما سبقت الإشارة . وقد سبقت إشارته هو نفسه صاحب السلسلتين إلى كثرتها وبلوغها المئات حيث أشار إلى أنها بلغت نحو أربعمائة حديث في صحيح ابن حبان وحده، وذكر أنها بلغت نحو ألف حديث في سنن الترمذي مما حكم الترمذي بثبوتها تصحيحا أو تحسينا، وأنها تشكل نحو خمس سنن الترمذي حيث قال في مقدمة المجلد الثالث من سلسلته الضعيفة : ((إنكار تساهل الترمذي مكابرة؛ لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث سننه حديثا حديثا؛ فكان الضعيف منها نحو ألف حديث أي : قريبا من خمس مجموعها ليس منها ما قويته لمتابع أو شاهد)) ([1]) مع أنه بنى هذا الذي يصف إنكاره بالمكابرة على أسسه الباطلة في الترمذي التي بناها على أسس ابن دحية ([2]) والذهبي ([3]) الباطلة في رميهما الترمذي بذلك والتي سيأتي بيان بطلانها بدلائل بطلانها في هذا البحث وبناه أيضا على فساد فهمه لكلام ابن حجر في تحسين الترمذي للأحاديث حيث فهم منه نقيض ما ذكره ابن حجر في تحسين الترمذي لها . كما سيأتي بيانه بدلائل فساد فهمه لذلك في هذا البحث أيضا . مع ما في وصفه الترمذي من أنه مشهور عند العلماء بهذا التساهل من تضليل ومغالطة حيث لم يرمه ولم يعتد به في ذلك سوى ابن دحية والذهبي بناء على أسسهما الباطلة التي سبقت الإشارة إليها في ذلك ورمي صاحب السلسلتين الترمذي بالتساهل في تصحيحه وتحسينه لهؤلاء الرواة؛ لدعواه تصحيحه وتحسينه لهم وهم مجاهيل لا يعرف حالهم جرحا ولا تعديلا وعدم الاعتداد بتصحيحه وتحسينه لهم بسبب ذلك ولدعواه أن الترمذي مشهور عند العلماء

---

[1]- 3 / 30 - الطبعة الأولى - دار المعارف - الرياض - السعودية - 1412هـ - 1992م .

[2] - هو أبوالخطاب عمر بن حسن بن علي بن محمد بن فرح بن خلف ابن دحية الكلبي الأندلسي ، ثم المصري المعروف بابن دحية الكلبي من أئمة الحديث ، ومن مصنفاته : التنوير في مولد السراج المنير (ت 633هـ) . انظر وفيات الأعيان 2/ 213 وتذكرة الحفاظ 4/ 1420 والبداية والنهاية 7/ 13/ 134 وحسن المحاضرة 1/ 306 .

[3] - هوأبوعبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المعروف بالذهبي من أئمة الحديث بدمشق شافعي المذهب من مصنفاته : دول الإسلام ، والمشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب ، وتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء ، وتذكرة الحفاظ ، وتذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، والكاشف في من له رواية في الكتب الستة ، والعبر في خبر من غبر ، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ، والمغني في الضعفاء وديوان الضعفاء والمتروكين وتجريد أسماء الصحابة ، والموقظة في علوم الحديث والمستدرك على مستدرك الحاكم على الصحيحين ويسمى : تلخيص المستدرك أيضا (ت748هـ) . انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 5/ 61 وما بعدها ، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني 34/5وما بعدها ، وذيل الحسيني على عبرالذهبي 2/ 447- مطبوع مع العبر تاليا له ، والذيل على العقد المذهب لابن الملقن ص 523 والدرر الكامنة 3/ 366وما بعدها وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي5/ 347 وما بعدها ، والأعلام 5/ 326 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بالتساهل مع أنه لم يرمه بالتساهل في التصحيح والتحسين سوى ابن دحية معنى والذهبي لفظا بناء على أسسهما الذهبي الباطلة التي سبقت الإشارة إليها ؛ فقد وصلت الأحاديث التي ضعفها في سنن الترمذي وصحيح ابن حبان بناء على أسسه الباطلة هذه في تضعيفها إلى نحو 1500 حديث فكيف مع الأحاديث التي ضعفها بناء على هذه الأسس الباطلة في كتبه الأخرى لاسيما مع كثرة المغترين بأحكامه على الأحاديث . كما سبقت الإشارة . الذين أضاع عليهم العمل بهذه الأحاديث التي ضعفها على أسسه الباطلة أضاع عليهم ما فيها من أحكام وسنن، ونرى مظاهر هذا الاغترار في هوامش الذين يحققون كتب التراث الحديثية وغيرها التي تذكر فيها الأحاديث أو في هوامش مؤلفاتهم وبحوثهم عند تخريجهم لما فيها من أحاديث حيث يحرصون فيها على ذكر أحكام صاحب السلسلتين عليها، ولا يلتفتون إلى أحكام أئمة الحديث عليها حتى يوافقهم صاحب السلسلتين عليها ؛ فنجد هوامشهم تكتظ بعبارة ((ضعفه صاحب السلسلتين في سلسلته الضعيفة أو في ضعيف موارد الظمآن أو في ضعيف سنن أبي داود أو في ضعيف سنن الترمذي أو في ضعيف سنن النسائي أو في ضعيف سنن ابن ماجة أو في ضعيف الترغيب والترهيب للمنذري أو في ضعيف الجامع الصغير للسيوطي أو صححه في صحيح هذه الكتب أو في بعضها)) مع صحة أسس هؤلاء الأئمة في تصحيح أو تحسين الأحاديث التي ضعفها صاحب السلسلتين وبطلان أسس صاحب السلسلتين في تضعيفها . كما بينت بطلان بعضها بدلائله في البحث الذي سبقت الإشارة إلى أني قمت فيه ببيان ماله من أسس باطلة في تضعيف أحاديث من رياض الصالحين للنووي وأنه منشوربالمجلة المذكورة، وكما بينت بطلان بعضها بدلائل بطلانه في البحث الأول من هذا الموضوع الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور في هذه المجلة . مجلة جامعة الزيتونة الدولية . في عددها العشرين . مارس . 2024 وكما بينت بطلان بعضها الآخر بدلائل بطلانها فيما تناولته في البحث الثاني الذي سبقت الإشارة إلى أني خصصته لتناول بطلان أسسه في عدم اعتداده بتوثيق لتوثيق العجلي لهؤلاء الرواة بدلائل بطلانها وأنه منشور بهذه المجلة أيضا في عددها الواحد والعشرين . أبريل . 2024 م وكما بينت بطلان بعضها الآخر في البحث الثالث المنشور في هذه المجلة أيضا في عددها : 22 . مايو . 2024 م بدلائل بطلانها في عدم اعتداده بتوثيق الفسوي والطبري وكما سيأتي بياني بطلان أسسه بدلائل بطلانها في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي في هذا البحث وكما سيأتي بياني بطلان أسسه في عدم اعتداده بغيرهم من هؤلاء الأئمة الذين لا يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم لهؤلاء الرواة فيما يأتي من هذه البحوث المتعددة التي جزأت إليها هذا الموضوع بحسب ما يتسع له المقام بالقدر

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المسموح به للنشر في هذه الدوريات العلمية، وبياني ما له من أسس باطلة أخرى في الحكم على الأحاديث وعلى رواتها في هذه الدوريات العلمية أيضا في بحوث لاحقة . إن شاء الله . تعالى . ولكن لكون المغترين بأحكام صاحب السلسلتين عليها لا معرفة لهم عميقة بأسس الحكم على الأحاديث وعلى رواتها؛ فلا يستطيعون كشف ماله في الحكم عليها من أسس باطلة؛ فإنهم يتكئون ويعتمدون عليه في الحكم عليها؛ ولذلك نجد دور النشر؛ لعلمها بالشهرة التي حصل عليها صاحب السلسلتين في ذلك ؛ لكثرة المغترين بأحكامه على الأحاديث؛ نجدها تحرص في نشرها لكتب الحديث التراثية على أن تكتب على أغلفة وواجهات هذه الكتب عبارة : ((على الكتاب أحكام صاحب السلسلتين على أحاديثه)) ونحو هذه العبارة ترويجا لهذه الكتب؛ لزيادة حجم مبيعاتها؛ لعلمها بحرص المغترين بأحكام صاحب السلسلتين عليها على الإقبال على الطبعات التي توجد فيها أحكام صاحب السلسلتين على الأحاديث التي فيها ؛ ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع وخطورته في ضياع ما في مئات الأحاديث من أحكام وسنن على المغترين بأحكام صاحب السلسلتين عليها بالضعف مع أنه بنى تضعيفه لها على أسس باطلة . كما سبقت الإشارة .

ويأتي هذا البحث الرابع الذي خصصته لتناول أسس صاحب السلستين الباطلة في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة بدلائل بطلانها يأتي في إطار استمراري في هذه البحوث المتلاحقة التي خصصت كل واحد منها لتناول أسسه الباطلة في عدم اعتداده بتوثيق أو تصحيح أو تحسين واحد أو أكثر من هؤلاء الأئمة الذين لا يعتد بتوثيقهم أوتصحيحهم أوتحسينهم لهؤلاء الرواة .

كما أشير إلى ما ذكرته في مقدمة البحث الأول من هذا الموضوع أيضا، وهوأنه ينبغي للمغترين بأحكام صاحب السلسلتين على الأحاديث واعتمادهم عليه في أحكامه عليها، وهو الاعتماد الذي سبقت الإشارة إلى أننا أصبحنا نراه في هوامش تخريجاتهم لأحاديث كتب التراث التي يقومون بتحقيقها أو في هوامش تخريج ما يذكرونه من أحاديث في كتبهم وبحوثهم ينبغي لهم أن ينتبهوا إلى أنه لا يصح علميا الاعتماد على أحكام صاحب السلسلتين على الأحاديث مطلقا سواء أكان بنى أحكامه عليها على أسس باطلة أم صحيحة؛ وذلك لأنه من المعاصرين والمعاصر لا يصح الاعتماد على قوله : ((هذا حديث صحيح وذاك حسن وذاك ضعيف وذاك موضوع)) وليست أحكامه على هذه الأحاديث حجة علمية في إثبات هذه الأحكام على الأحاديث؛ وإنما الحجة في ذلك علميا هم أئمة الحديث أصحاب

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

كتب الحديث التراثية؛ فهو معاصر لا حجة في أحكامه عليها مطلقا؛ فكيف مع بطلان كثير من أسسه في حكمه على المئات منها بالضعف مخالفا حكم أئمة الحديث عليها بالثبوت مع صحة أسس أئمة الحديث عليها بالثبوت، وكون حكم هؤلاء الأئمة هو الحجة العلمية في ذلك، ولولا هذا الاغترار من المغترين بأحكام صاحب السلسلتين على الأحاديث الذي سبقت الإشارة إلى أننا أصبحنا نراه بكثرة في هوامش تخريجهم للأحاديث في تحقيقاتهم لكتب التراث وفي مؤلفاتهم وبحوثهم، وتضييعه عليهم ما حوته من أحكام وسنن ومخالفتهم العلمية في الاعتماد عليه في ذلك لما تناولت هذا الموضوع في هذه البحوث؛ لأنه معاصر .كما سبقت الإشارة . لا حجة علمية له في الحكم على الأحاديث تصحيحا وتحسينا وتضعيفا ووضعا .

وذكرت في تلك المقدمة أيضا أن مما يزيد من خطورة تضعيف صاحب السلسلتين لهذه الأحاديث أنه بنى تضعيفه لهذه الأحاديث على أسس باطلة فهي أسس غير علمية أي : هي والعدم سواء، ولو بناها على أسس مختلف فيها لكان حرا في تضعيفها بحسب ما يرى أنه الراجح من ذلك الخلاف، ولا يحق لأحد أن يفرض عليه رأيه؛ فمثل ما يرى مخالفه أن الحق في تصحيحها أو تحسينها يرى هو أن الحق في تضعيفها؛ لترجيحه ما يقضي بضعفها من الأسس المختلف فيها؛ ولذلك نجد أئمة الحديث كثيرا ما يختلفون على الحكم على الأحاديث بالثبوت وعدمه حيث يوجد للحديث الواحد مصححون ومضعفون .كما ستمر بنا بعض أمثلته . بل إن كل واحد منهم قد نجد له حكمين على الحديث الواحد حيث نجده يحكم بثبوته في كتاب ويضعفه في آخر؛ لأسباب كثيرة كأن يحكم عليه بالضعف حين يجد فيه راويا مجهولا؛ لعدم وقوفه على من وثق الراوي، ثم يقف على من وثقه؛ فيحكم بثبوته أو يجد للحديث الذي ضعفه متابعا أو شاهدا يصلحان للحكم بثبوت الحديث ؛ فيحكم بثبوته لمتابعه أو شاهده؛ فيكون الحديث ضعيفا لذاته حسنا أو صحيحا لغيره بوجود المتابع أو الشاهد له أو بكليهما .كما ستمر بنا بعض أمثلة ذلك من حكم بعضهم بجهالة راو في كتاب ثم تصحيحه لحديثه في كتاب آخر .لكن الأسس التي بنى عليها صاحب السلسلتين تضعيف مئات الأحاديث هي أسس باطلة .كما سبقت الإشارة .فهي والعدم سواء؛ ولذلك وجب كشفها حتى لا يضيع ما في هذه الأحاديث التي ضعفها بناء على أسسه الباطلة من أحكام وسنن على المغترين بأحكامه عليها .وما أكثرهم .كما سبقت الإشارة .وحتى لا تتم إماتة سنن بدلا من إحيائها ؛ ومن هنا أتت أهمية هذا الموضوع وخطورته أيضا .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

مع أن الأمور المختلف فيها في أسس تصحيح الأحاديث وتحسينها وتضعيفها كالاختلاف في توثيق رواتها قد نهج فيها صاحب السلسلتين نهجا غير علمي حيث يسوقها مساق الأمور المتفق عليها في أكثر الأحيان، وندر أن يشير إلى الخلاف فيها وهو مما يوقع في التضليل؛ لإيهامه بعدم إشارته إلى هذا الخلاف فيها بأنها متفق عليها ولمناقضته لما تقتضيه الأمانة العلمية من الإشارة إلى وقوع الخلاف فيها، وقد يذهب من يقف على الخلاف فيها إلى خلاف ما ذهب إليه صاحب السلسلتين فيها بظهور رجحان خلاف ما ذهب إليه صاحب السلسلتين فيها؛ فيصحح الحديث أو يحسنه بدلا من تضعيفه؛ فأضاع عليه بإيهامه وتضليله تصحيح الحديث أو تحسينه ولأجل ذلك اقتضت الأمانة العلمية الإشارة إلى ما فيه خلاف حتى يمكنه أن يرجح خلاف ما ذهب إليه من يسوق الأمور المختلف فيها مساق المتفق عليها بل إن مجرد الاختلاف في توثيق الراوي مثلا يؤدي إلى الحكم بتحسين حديثه بسبب هذا الخلاف، وهو ما نجد كتب الحديث تكتظ به عند حكم أئمة الحديث فيها على الأحاديث وعلى رواتها حيث يحسنون أحاديثهم للاختلاف في توثيقهم؛ ولذلك جعل ابن القطان ([1]) الاختلاف في توثيق الراوي بين التضعيف والتوثيق في تعريفه للحديث الحسن حيث قال : ((ونعني بالحسن ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الحسن والضعيف، ويكون الحديث حسنا هكذا إما بأن يكون أحد رواته مختلفا فيه وثقه قوم وضعفه آخرون)) ([2]) ولأجل ذلك أيضا ذكر الذهبي أن من مراتب الحديث الحسن الحديث الذي يحسن بسبب الاختلاف في توثيق رواته وتضعيفهم ([3]) .

فمن سوق صاحب السلسلتين الأمور المختلف فيها في أسس الحكم على الأحاديث تصحيحا وتحسينا وتضعيفا ووضعا ما يقع له في الرواة المختلف في توثيقهم وتضعيفهم حيث يسوقهم مساق الرواة المتفق على تضعيفهم؛ فلا يذكر فيهم سوى التضعيف ولا يذكر من وثقهم مع أنهم الأكثر أحيانا ووجود من يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم معهم وممن عرفوا بالتشدد في التوثيق، وظهور رجحان التوثيق في بعضهم بضعف أو بطلان مستندات من حكم بضعفهم فمن ذلك ما يقع له في الراوي شهر بن حوشب الذي قال فيه النووي مشيرا إلى أن ما طعن فيه بسببه غير قادح، وأن الأكثرين يوثقونه : ((شهر بن حوشب وقد جرحه جماعة لكن وثقه الأكثرون وبينوا أن الجرح كان مستندا إلى ما ليس بجارح))

[1] - هو أبوالحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم بن القطان الفاسي المعروف بابن القطان من أئمة الحديث ، ومن مصنفاته : ((بيان الوهم والإيهام)) و((النظر في أحكام النظر)) وغيرهما (ت 628هـ) انظر تذكرة الحفاظ 4/ 1407 وشذرات الذهب 3/ 5/ 128 والأعلام 4/ 331.
[2] - بيان الوهم والإيهام 4 / 13 .
[3] - انظر الموقظة ص 33 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

([1]) وقد أشار ابن القطان إلى الخلاف في توثيق هذا الراوي أيضا وبين ضعف ما طعن به لأجله حيث قال : ((وشهر قد وثقه قوم وضعفه آخرون فممن وثقه : ابن حنبل وابن معين وقال أبوزرعة : لا بأس به . وقال أبوحاتم : ليس بدون أبي الزبير . وغير هؤلاء يضعفه، ولم أسمع لمضعفيه حجة، وما ذكروه من تزييه بزي الجند وسماعه الغناء بالآلات وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ من المغنم كله إما لا يصح وإما خارج على مخرج لا يضره أما أخذه للخريطة فكذب عليه)) ([2]) فقد ذكر ابن القطان في كلامه هذا من موثيقه ابن معين ([3]) وأبي حاتم الرازي ([4]) وهما ممن يصنفون من المتشددين في التوثيق وفي ذلك يقول الذهبي في كتابه الموقظة : ((فالحاد فيهم : يحيى بن سعيد وابن معين وأبوحاتم وابن خراش وغيرهم)) ([5]) وسيأتي كلام آخر للذهبي في تشدد أبي حاتم الرازي في التوثيق أيضا، ومع ذلك يسوق صاحب السلسلتين الحكم على هذا الراوي مساق المتفق على ضعفه دون الإشارة إلى ما فيه من خلاف في توثيقه وتضعيفه مع ما في ذلك من مغالطة وتضليل ومخالفة للمنهجية العلمية التي تقتضي الأمانة العلمية فيها ذكر الموثقين له أيضا . كما سبقت الإشارة . ويضعف على هذا الأساس مئات الأحاديث في مختلف كتبه لا سيما أن كثيرا منهم ممن عرفوا بكثرة الرواية كهذا الراوي شهر بن حوشب هذا، ويرمي مع ذلك من يحكم بحسن أحاديثهم بالتساهل مع أنهم يحكمون بحسن أحاديثهم على الأساس الصحيح الذي سبق بيانه بدلائله في ذلك؛ لكونهم مختلفا فيهم أو يرجحون التوثيق فيهم ومنهم النووي نفسه الذي يذهب إلى توثيق هذا الراوي شهر بن حوشب . كما بينه في كلامه السابق . فأخذ النووي يحكم بثبوت أحاديثه في كتبه ومنها حكمه بثبوت أحاديثه في كتابه : ((رياض الصالحين)) الذي خصصه لذكر الأحاديث الثابتة، ومع ذلك يرمي صاحب السلسلتين النووي بالتساهل بسبب حكمه بثبوت أحاديثه ، ويحكم بضعف كل الأحاديث التي حكم النووي بثبوتها في ((رياض الصالحين)) وهي من رواية هذا الراوي . كما بينته بدلائله في بحثي الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور بالعدد : 15 بمجلة كلية الآداب والعلوم / مسلاتة . جامعة

---

[1] - المجموع شرح المهذب 1 / 405 .

[2] بيان الوهم والإيهام 3 / 321 .

[3] - هو أبوزكرياء يحين بن معين البغدادي المعروف بابن معين من أئمة الحديث ورواته وصفه ابن أبي حاتم الرازي بأنه من العلماء الجهابذة النقاد ببغداد ، روى عنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبوداود ، قال الذهبي : ((قال يحيى القطان : ما قدم علينا مثل هذين : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين)) وقال أيضا : ((قال أحمد بن حنبل : يحيى بن معين أعلمنا بالرجال)) . (ت 233 هـ) . انظر الجرح والتعديل 1/ 314 وتذكرة الحفاظ 2/ 329 .

[4] - هو أبوحاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي من كبار أئمة الحديث والجرح والتعديل المتقدمين المعاصر لكبار أئمة الحديث أيضا المتكلمين في الرجال كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبي زرعة الرازي ، وقد حوى كتاب ابنه الجرح والتعديل كثيرا من كلام أبيه في الرجال في إجاباته لأسئلة ابنه له عنهم . (ت 277 هـ) . انظر تذكرة الحفاظ 2 / 567 والبداية والنهاية 6 / 11 / 59

[5] - الموقظة ص 83 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المرقب . سنة : 2020م . ومن سوق صاحب السلسلتين لهذا الراوي مساق المتفق على ضعفهم قوله في الحديث رقم : 17 من كتابه الذي وضعه في ضعيف سنن أبي داود : ((وهذا سند ضعيف سنان بن ربيعة وشهر قد ضعفا من قبل حفظهما)) وربيعة بن سنان مختلف في توثيقه أيضا، ولم يشير إلى الخلاف في توثيقه أيضا بل ساقه مساق المتفق على ضعفه أيضا؛ فهو حسن الحديث بسبب هذا الاختلاف في توثيقه ولأجل هذا الاختلاف في توثيق هذين الراويين حكم ابن دقيق العيد ([1]) بحسن هذا الحديث حيث ذكر الزيلعي ([2]) أن ابن دقيق العيد قال في حكمه بحسن الحديث لهذا الاختلاف في توثيق هذين الراويين : ((وهذا الحديث معلول بوجهين أحدهما : الكلام في شهر . والثاني : الشك في رفعه ولكن شهر وثقه أحمد ويحيى والعجلي ويعقوب بن شيبة وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وقال ابن معين : ليس بالقوي . فالحديث عندنا حسن)) ([3]) واعتماد صاحب السلسلتين للضعف في المختلف في توثيقهم، وتضعيفهم لاسيما مع ظهور ترجيح التوثيق فيهم ووجود المتشددين فيمن يوثقونهم .كما مر بنا في الراوي شهر بن حوشب . هو مظهر من مظاهر كثيرة في تشدده في الحكم على الأحاديث وعلى رواتها على أسس غير علمية ، وقد تشدد فيهم أكثر من المتشددين في التوثيق ، وقد ذكرت جملة من هذه المظاهر بدلائلها ومنها هذا المظهر الذي ذكرته هنا بدلائله ذكرتها في بعض هوامش تحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار)) ([4]) لابن الملقن ([5]) .

---

[1] - هو أبوالفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع المعروف بابن دقيق العيد ، وهو من أئمة الحديث كان مالكيا ، ثم تحول شافعيا من مصنفاته : شرح عمدة الأحكام للمقدسي المسمى : ((الإحكام شرح عمدة الأحكام)) و((الإلمام بأحاديث الإحكام)) وشرحه لم يكمله ، و(الإمام في أحاديث الأحكام)) و((الاقتراح في بيان الاصطلاح)) وهو في علوم الحديث ، وغيرها (ت 702هـ) انظر تذكرة الحفاظ 4/ 1481وما بعدها ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 5/ 115وما بعدها ، والعقد المذهب ص 175، والتبيان لبديعة البيان 3/ 1439، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة 2/ 23وما بعدها ، والدرر الكامنة 4/ 58 وشذرات الذهب 3/ 6/ 5 ، والأعلام 6/ 282.

[2] - هو عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الزيلعي المعروف بالزيلعي من أئمة الحديث والفقه الحنفي من مصنفاته : ((تخريج أحاديث الكشاف)) وهو تخريج أحاديث تفسير الكشاف للزمخشري و ((نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية)) وهو تخريج لأحاديث كتاب الهداية للمرغيناني في الفقه الحنفي (ت 762 هـ) . انظر لحظ الألحاظ 5 / 128 وهدية العارفين 5 / 557 .

[3] - نصب الراية 1 / 18 .

[4] - انظر تذكرة الأخيار 1 / 280 - هامش رقم : (3) على سبيل المثال .

[5] - هو سراج الدين أبوحفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري من فقهاء الشافعية وأئمة الحديث بمصر في القرن الثامن الهجري من مصنفاته : التوضيح في شرح الجامع الصحيح - صحيح البخاري - والإعلام بفوائد عمدة الأحكام وهو شرح لعمدة الأحكام فيما اتفق عليه الشيخان للمقدسي والمقنع في علوم الحديث ، والبدر المنير في تخريج أحاديث وآثار الشرح الكبير للرافعي لوجيز الغزالي وتحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج وغنية الفقيه في شرح تنبيه الشيرازي وعمدة المحتاج في شرح منهاج النووي وله كتاب في تراجم الفقهاء الشافعية يسمى : العقد المذهب في طبقات حملة المذهب . وغيرها من المصنفات . (ت 804 هـ) . انظر العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن ص 334 . والمجمع المؤسس ص 307 وإنباء الغمر 5/ 41 ، ودرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة 2/ 429 والضوء اللامع

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وقد بينت في البحث الأول الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور بهذه المجلة . مجلة جامعة الزيتونة الدولية . عدد . 20 . مارس . 2024 م أن الرواة الذين لا يعتد صاحب السلسلتين بتوثيق هؤلاء الأئمة لهم، ومنهم الترمذي بعدم اعتداده بتصحيحه وتحسينه لهؤلاء الرواة هم نوعان من الرواة وهما الآتيان :

النوع الأول : من لم يرو عنه سوى راو واحد ولا يوجد فيهم توثيق سوى توثيق أو تصحيح أو تحسين واحد من هؤلاء الأئمة أو أكثر من واحد منهم أو كلهم لهم مع عدم وجود تضعيف لهم أيضا .

النوع الثاني : من لم يرو عنه سوى راويين ولا يوجد فيهم أيضا كالنوع السابق توثيق سوى توثيق أو تصحيح أو تحسين واحد من هؤلاء الأئمة أو أكثر من واحد منهم أو كلهم لهم مع عدم وجود من يحكم بتضعيفهم أيضا .

مع قبوله لتوثيقهم وتصحيحهم وتحسينهم للنوع الثالث من الرواة وهم من روى عنه ثلاثة من الرواة الثقات فأكثر . كما سيأتي بيانه بدلائله .

وقد بينت في البحث الأول المذكور أيضا أن الأئمة الذين لا يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم وتصحيحهم وتحسينهم لهؤلاء الرواة ويضعف مئات الأحاديث التي يوجد في أسانيدها هؤلاء الرواة ولا يجد فيها سوى توثيقهم أو تصحيحهم أو تحسينهم لهم مع عدم وجود من يضعفهم هم :

العجلي والفسوي والطبري والنسائي والترمذي وابن خزيمة ([1]) وابن حبان والضياء المقدسي ([2]) .

3/ 6/ 100 وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة 2/ 281 ، ولحظ الألحاظ 5/ 197 ، ووجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام 1/ 362 ، والدليل الشافي على المنهل الصافي 1/ 502 وشذرات الذهب 4/ 7/ 44 ، والبدر الطالع 1/ 346 ، وهدية العارفين 5/ 791 والأعلام للزركلي 5/ 57 ومعجم المؤلفين 7/ 297 .

[1] - هو أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري المعروف بابن خزيمة من أئمة الحديث وفقهاء الشافعية ومن مصنفاته : الصحيح ، المعروف بصحيح ابن خزيمة . (ت 312 هـ) وفي الأعلام : (311 هـ) . انظر طبقات الفقهاء للشيرازي ص 105 وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة 1/ 68 والأعلام 6/ 29 .

[2] - هو أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي المعروف بالضياء المقدسي وصاحب الأحكام وتسمى : ((الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين)) وهي من الكتب التي تلتزم الصحة حيث خصصها صاحبها لرواية الأحاديث الصحيحة مما ليس في أحاديث الصحيحين كما يدل عنوانها عليها وفي ذلك يقول السيوطي في تدريب الراوي عند ذكره من صحح الأحاديث : ((ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي جمع كتابا سماه : ((المختارة)) التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها)) وصفه الذهبي بقوله : ((الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة)) وقال فيه الذهبي أيضا : ((ونسخ وصنف وصحح ولين وجرح وعدل وكان المرجوع إليه في هذا الشأن)) وذكر أن البرزالي قال فيه : ((ثقة جبل حافظ دين)) وأن ابن النجار قال فيه : ((حافظ متقن حجة عالم بالرجال ورع تقي ما رأيت مثله في نزاهته وعفته وحسن طريقته)) (ت 643 هـ) . انظر تذكرة الحفاظ 4 / 1405 وتدريب الراوي ص 113 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N23 العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وبعد هذه المقدمة التمهيدية لهذا الموضوع، وبيان أهميته، وخطورته الشرعية والعلمية سأتناول هذا البحث في مبحثين وخاتمة وهي الآتي بيانها :

المبحث الأول : في بيان عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي للنوعين المذكورين من الرواة وتضعيفه الأحاديث بسبب عدم اعتداده بتصحيحه وتحسينه لهم ، وأسسه في عدم الاعتداد به في ذلك .

المبحث الثاني : في بيان بطلان أسسه في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة بدلائل بطلانها .

خاتمة : في نتائج البحث .

المبحث الأول :

في بيان عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي للنوعين المذكورين من الرواة وتضعيفه الأحاديث بسبب عدم اعتداده به في ذلك ، وأسسه في عدم الاعتداد به في ذلك .

أولا . بيان عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي للنوعين المذكورين من الرواة وتضعيفه الأحاديث التي يصححها أو يحسنها الترمذي بسبب ذلك :

سبقت الإشارة في التقديم التمهيدي لهذا الموضوع في هذا البحث إلى أن الترمذي من أئمة الذين لا يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم للنوعين المذكورين من الرواة ؛ فيحكم بسبب ذلك بضعف أحاديث من حسن أو صحح لهم الترمذي من هؤلاء الرواة في سننه بناء على أسس باطلة له في عدم الاعتداد بتوثيقه لهم بتحسينه وتصحيحه أحاديثهم . كما سيأتي بيان بطلان أسسه في ذلك بدلائل بطلانها . وأن صاحب السلسلتين قد ذكر نفسه أنه قد ضعف ألف حديث من سنن الترمذي مما حسنها أوصححها الترمذي في سننه ، وأن ذلك يشكل نحو خمس سنن الترمذي وهو سبب تصنيفه كتابين أحدهما في بيان صحيح سنن الترمذي والآخر في ضعيفه ؛ ليبين في الكتاب الذي خصصه لضعيف سنن الترمذي ضعف ما حسنه أو صححه الترمذي بسبب رميه له بالتساهل في التحسين والتصحيح ، وأن من هذا التساهل الذي يرميه به هو دعواه الباطلة في أن الترمذي يحسن ويصحح في سننه للمجاهيل من النوعين المذكورين

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

من الرواة الذين يدعي أن الترمذي يصحح ويحسن أحاديثهم وهو لا يعرف حالهم جرحا وتعديلا كما يرمي غيره من أئمة الحديث الذين لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة بذلك ، وقبل أن أبين عدم اعتداد صاحب السلسلتين بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة سأذكر جملة من المواقف التي تكتظ بها كتبه عند عدم اعتداده بتحسين أو تصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة والتي كثيرا ما يرميه فيها بالتساهل مع التضليل الذي سبقت الإشارة إليه في مقدمة هذا البحث بأن الترمذي معروف بهذا التساهل مع أنه لم يرمه بذلك سوى ابن دحية والذهبي . كما سيأتي بيان بطلان أسس ابن دحية والذهبي في ذلك بدلائل بطلانه . حيث كثيرا ما يقع في هذه المواقف التي لا يعتد فيها بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة . كما سيمر بنا في الأمثلة على عدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة . يقع بعض أو كل الأمور الآتية :

1 . أن يكون واحد أو أكثر من أئمة الحديث الذين لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة قد حكم مع تحسين الترمذي أو تصحيحه هذه الأحاديث بثبوت أسانيد هذه الأحاديث أو توثيق هؤلاء الرواة فيرميهم جميعا مع الترمذي بالتساهل وعدم الاعتداد بهم في ذلك كما يعترض على أئمة الحديث الذين يعتمدون عليهم في ذلك ممن جاء بعدهم في حكمهم بثبوت هذه الأحاديث ، ويرميهم مثلهم بالتساهل مع كثرتهم وصحة أسسهم وكونهم العمدة في هذا الشأن وبطلان أسس صاحب السلسلتين في عدم الاعتداد بهم في ذلك ولذلك اكتظت سلسلته الضعيفة وغيرها برميه الترمذي وهؤلاء الأئمة الذين لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة والأئمة الذين يعتدون بهم في ذلك بالتساهل يرميهم به فرادى وبالاثنين وجماعات بحيث تكاد لا تخلو صفحة منها من رميه لهم بذلك .

2 . أن يكون الذهبي قد حكم بجهالة هؤلاء الرواة الذين يحسن أو يصحح الترمذي أحاديثهم في كتبه في الضعفاء كميزان الاعتدال ؛ لعدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي أحاديثهم بناء على أساس الذهبي الذي سيأتي بيان بطلانه بدلائل بطلانه في ذلك ، والذي هو أساس من أسس صاحب السلسلتين في عدم اعتداده بتحسن وتصحيح الترمذي لأحاديثهم . كما سيأتي بيانه وبيان بطلانه بدلائل لطلانه . كما يقع كثيرا في هذه المواقف أيضا أن يكون الذهبي قد بيض في كتابه الكاشف لهؤلاء الرواة الذين يحسن أو يصحح لهم الترمذي فلم يذكر فيهم جرحا ولا تعديلا؛ فيعطيهم حكم من حكم بجهالتهم بسبب تبييضه لهم أو أطلق عليهم الذهبي في كتابه الكاشف أيضا عبارة التوثيق مبنية للمجهول

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

كعبارة : ((وثق)) ونحوها ؛ فيستدل صاحب السلسلتين بذلك من هذه المواقف الثلاثة من الذهبي ممن يحسن أويصحح الترمذي أحاديثهم من حكمه بجهالتهم في كتبه في الضعفاء وتبييضه لهم ، وإطلاق الذهبي عليهم عبارة التوثيق مبنية للمجهول في كتابه الكاشف أو وجود واحد من هذه المواقف من الذهبي منهم أو أكثر على عدم اعتداد الذهبي بتحسين الترمذي وتصحيحه لأحاديثهم بالإضافة إلى كلام الذهبي في رمي الترمذي بالتساهل . كما سيأتي بيانه بدلائله . مع أن استخدام الذهبي لعبارة التوثيق مبنية للمجهول في كتابه الكاشف فيمن يحسن أو يصحح لهم الترمذي لا يصلح للاستدلال على الاستدلال بأن الذهبي لا يعتد بتحسين وتصحيح الترمذي لهم ؛ لأن الذهبي يستخدم عبارة التوثيق مبنية للمجهول في كتابه الكاشف مع من حسن وصحح لهم الترمذي ومع من وثقهم غيره ممن يعتد الذهبي بتوثيقهم لهؤلاء الرواة . كما بينته بدلائله في البحث الثاني المنشور في هذه المجلة في عددها الواحد والعشرين . أبريل . 2024 ، وأن من الرواة الذين أطلق عليهم تلك العبارة هم رواة من ثقات رجال الصحيحين كقوله في الراوي أحمد بن أبي الطيب سليمان المروزي أحد ثقات رجال البخاري ومن شيوخه في صحيحه : ((وثق وضعفه أبوحاتم وحده)) ([1]) فالذهبي يشير بتضعيف أبي حاتم وحده له بعدم الاعتداد بتضعيفه له ، وأن المعتمد توثيقه ؛ لكون أبي حاتم من المتشددين الذين لم يلتفت إلى تضعيفه بعض رواة الصحيحين، وفي ذلك يقول الذهبي نفسه : ((إذا وثق أبوحاتم رجلا فتمسك بقوله؛ فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا أو قال فيه : لا يحتج به . فتوقف حتى ترى ما قال غيره؛ فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم؛ فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة . ليس بقوي . أونحو ذلك)) ([2]) وبهذا لا يصلح هذا الاستدلال على أن الذهبي لا يعتد بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة بإطلاقه على من يحسن أو يصحح لهم الترمذي عبارة التوثيق مبنية للمجهول في كتابه الكاشف ، وإن كان الذهبي لا يعتد بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة ؛ لظهوره في رميه له بالتساهل في التصحيح والتحسين لهم مع رميه له بالتساهل بشكل عام في تصحيح الأحاديث وتحسينها لهؤلاء الرواة وغيرهم . كما سيأتي بيانه بدلائله . .

[1] - الكاشف 1 / 20 .
[2] - سير أعلام النبلاء 10 / 603 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

3 . أن يكون ابن حجر قد أطلق على هؤلاء الرواة الذين لا يعتد صاحب السلسلتين بتحسين وتصحيح الترمذي أحاديثهم أن يكون ابن حجر قد أطلق على كل واحد منهم في كتابه تقريب التهذيب عبارة : ((مقبول)) بفساد فهم صاحب السلسلتين لهذه العبارة بأنها عبارة تجهيل للرواة لا تقبل روايتهم إلا عند وجود متابعة لروايتهم أو شاهد لها أو وجود كليهما من الشاهد والمتابع . كما سيأتي بيان فساد فهمه لهذه العبارة بدلائل فساده . وأنها عبارة توثيق للرواة وليست عبارة تجهيل لهم ؛ فيستدل بإطلاق ابن حجر عليهم هذه العبارة بعدم اعتداد ابن حجر بتحسين وتصحيح الترمذي أحاديثهم بناء على فساد فهمه لهذه العبارة ، ويدعم به أساسه في عدم اعتداد ابن حجر بتحسين وتصحيح الترمذي لهم ، وهو الأساس الذي بناه على فساد فهمه لكلام ابن حجر بأنه لا يعتد بتحسين وتصحيح الترمذي لهم مع أن كلام ابن حجر يفيد نقيض ما فهمه صاحب السلسلتين في ذلك . كما سيأتي بيانه بدلائل فساده . .

4 . أن يكون الذهبي قد وافق الحاكم على تصحيحه أحاديث هؤلاء الرواة الذين حسن أو صحح لهم الترمذي؛ فيعترض عليه بالذهبي نفسه بأنه لا يعتد بتحسين وتصحيح الترمذي لكون أن من أسسه في عدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لهم هو كلام الذهبي في رمي الترمذي بالتساهل في ذلك . كما سبقت الإشارة . وبحكم الذهبي بسبب ذلك على هؤلاء الرواة بالجهالة في كتبه في الضعفاء وبتبييضه لهم في كتابه الكاشف أوبإطلاقه عليهم فيه عبارة التوثيق مبنية للمجهول لكونه لا يعتد بتحسين وتصحيح الترمذي لهم باستخدامه لعبارة التوثيق مبنية للمجهول فيهم . كما سبق بيانه .

5 . أن يكون ابن حجر قد حكم بصحة أو حسن أسانيد فيها هؤلاء الرواة الذين صحح أو حسن لهم الترمذي ؛ فيعترض عليه بإطلاقه عليهم في كتابه تقريب التهذيب عبارة : ((مقبول)) بناء على فساد فهمه الذي سبقت الإشارة إليه لمعنى هذه العبارة بأنها عبارة تجهيل للرواة وهي عبارة توثيق لهم بدل أن ينبهه حكم ابن حجر بتحسين أو تحسين أسانيد فيها هؤلاء الرواة في كتبه الأخرى إلى فساد فهمه لعبارة : ((مقبول)) التي يطلقها عليهم ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب وأنها عبارة توثيق وليست عبارة تجهيل للرواة ؛ لاتفاق تحسين أو تصحيح ابن حجر أسانيد أحاديثهم في كتبه الأخرى مع المعنى التوثيقي لعبارة : ((مقبول)) التي يطلقها عليهم في كتابه تقريب التهذيب .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

6 . أن يكون الذهبي قد حكم بتوثيق بعض الرواة الذين صحح أو حسن لهم الترمذي من هؤلاء الرواة الذين لا يعتد بتصحيح وتحسين الترمذي أحاديثهم بغير العبارة المبنية للمجهول في كتابه الكاشف أو وثقهم بغير هذه العبارة في كتبه في الضعفاء ولم يحكم بجهالتهم ؛ فإنه يعترض عليه بعدم الاعتداد بتصحيح وتحسين الترمذي لهم مع أن من أسسه في عدم الاعتداد بتصحيح وتحسين الترمذي لهم هو رمي الذهبي له بالتساهل . كما سبقت الإشارة . فهو يعترض على الذهبي بالذهبي . كما سبقت الإشارة . يعترض عليه فيما بناه الذهبي على أساس غير صحيح بالذي سار فيه الذهبي على الأساس الصحيح بتوثيقهم ، ويعترض عليه أيضا بإطلاق ابن حجر عليهم عبارة : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب إن وجده قد أطلق عليهم هذه العبارة بناء على فساد فهمه السابق ذكره لهذه العبارة بأنها عبارة تجهيل للرواة وهي عبارة توثيق لهم .

7 . أن يكون ابن حجر قد وثق هؤلاء الرواة الذين يحسن ويصحح الترمذي أحاديثهم ممن لا يعتد صاحب السلسلتين بتصحيح وتحسين الترمذي أحاديثهم يكون ابن حجر قد وثقهم بغير عبارة : ((مقبول)) كعبارة : ((ثقة)) أو : ((صدوق)) ونحوهما في كتابه تقريب التهذيب أو غيره فيعترض عليه بأن الترمذي لا يعتد به في تصحيح وتحسين أحاديث هؤلاء الرواة مع أن من أسسه . كما سبقت الإشارة . في عدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لأحاديث هؤلاء الرواة هو كلام ابن حجر في ذلك بناء على فساد فهمه لكلام ابن حجر في ذلك ؛ فهو يعترض على ابن حجر بابن حجر أيضا بما بناه على فساد فهمه لكلامه على توثيق ابن حجر لهم على الأساس الصحيح في ذلك باعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي أحاديث هؤلاء الرواة .

مع أنه لو كان للذهبي وابن حجر حكمان في الراوي أحدهما بتوثيقه والآخر بجهالته فإن الحكم بتوثيقه يقدم على الحكم بجهالته ؛ لأن الجهل بالشيء متقدم على المعرفة به ؛ ولذلك تكتظ كتب الحديث باستدراك أئمة الحديث بعضهم على بعض بحكم بعضهم على الراوي بالتوثيق إذا وجدوا من يحكم بجهالته مستدركين عليه بمن حكم بتوثيقه بمن فيهم الذهبي وابن حجر نفسهما اللذان أخذ صاحب السلسلتين يعتمد حكمهما بجهالة الراوي ويقدمه على حكمهما بتوثيقه ، ويعترض عليهما بهما بأنهما حكما في بعض كتبهما بجهالته في كتبهما الأخرى ، ومن ذلك قول الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال مستدركا على أبي حاتم الرازي حكمه بجهالة راو : ((وقال أبوحاتم : لا يعرف . وليس بجرح ؛ فقد

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

عرفه يحيى ووثقه)) ([1]) ويستدرك الذهبي أيضا هو من عند نفسه على أبي حاتم كثيرا من الرواة الذين حكم بجهالتهم بحكمه بتوثيقهم كاستدراكه على أبي حاتم حكمه بجهالة الراوي الحسين بن الحسن الشيلماني بتوثيق الذهبي له من عنده حيث قال : ((مجهول . قلت : محله الصدق)) ([2]) وقوله مستدركا على أبي حاتم حكمه بجهالة راو آخر ((مجهول . قلت : بل صدوق مشهور)) ([3]) وفي آخر : ((قال أبوحاتم : مجهول . قلت : محله الصدق)) ([4]) وعبارة : ((مجهول)) التي لم ينسبها الذهبي لأحد في هذه الأمثلة هي لأبي حاتم الرازي ؛ فإن الذهبي ذكر في مقدمة كتابه ميزان الاعتدال الذي استدرك فيه هذه الاستدراكات على أبي حاتم الرازي أنه حين يذكرها ولا ينسبها لأحد فإنه يعني بها أنه أطلقها أبوحاتم الرازي على الراوي ، ولذلك فصل بينها وبين كلامه بعدها بعبارة : ((قلت)) التي ينسب فيها الذهبي بها الكلام لنفسه وعبارة : ((صدوق)) وكذلك عبارة : ((محله الصدق)) هما توثيق من الذهبي نفسه بهما لهؤلاء الرواة ؛ لأنه ذكر في مقدمة كتابه المذكور أيضا أنه حين يطلق هذه العبارة ونحوها ولا ينسبها لأحد فهي من عنده مشيرا إلى كثرة استدراكه على أبي حاتم في ذلك واكتظاظ كتابه ميزان الاعتدال به حيث قال ((كل من أقول فيه : مجهول . ولا أسنده إلى قائل ، فإن ذلك هو قول أبي حاتم ، وسيأتي من ذلك شيء كثير جدا فاعلمه ، فإن عزوته إلى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بيّن ظاهر وإن قلت : فيه جهالة أو نكرة أو يجهل أو لا يعرف ، وأمثال ذلك ولم أعزه إلى قائل فهو من قِبَلي ، وكما إذا قلت : ثقة وصدوق وصالح ولين ونحو ذلك ولم أضفه)) [5] () .

بل ويستدرك الذهبي على نفسه بما حكم بجهالته في بعض كتبه بتوثيقه في بعض كتبه الأخرى؛ لوقوفه على حاله بالتوثيق بعد أن كان يجهله كاستدراكه على نفسه حكمه بالجهالة على راو في كتابه المغني في الضعفاء بتوثيقه في كتابه ميزان الاعتدال بتوثيق أبي زرعة الرازي ([6]) له مشيرا إلى أن هذا التوثيق يستدركه على حكمه عليه بالجهالة في المغني في الضعفاء حيث قال : ((ذكرت في المغني أنه لا يعرف وهو البغدادي بياع الطساس قد وثقه أبوزرعة وحدث

---

[1] - ميزان الاعتدال 5 / 404 .
[2] - المصدر السابق 2 / 54 .
[3] - المصدر السابق نفسه 3 / 185 .
[4] - المصدر السابق عينه 4 / 290 .
[5] - المصدر السابق ذاته 1 / 6 .
[6] - هو أبوزرعة عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي من رواة وأئمة الحديث المتقدمين والمتكلمين في رجاله جرحا وتعديلا روى عن أبي زرعة مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة وغيرهم (ت 264هـ) انظر تذكرة الحفاظ 2/ 557 والبداية والنهاية 6/ 11/ 37.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N23 العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

عنه)) ([1]) ولذلك أشار ابن الملقن إلى استدراك الذهبي هذا على نفسه عند استدراكه على العقيلي ([2]) حكمه بجهالة هذا الراوي حيث قال : ((وقال العقيلي : في إسناده مجهول ولم يتابع عليه ولا يعرف إلا به وهو الفضل بن زياد . قال : وما في الكتاب حديث مجهول أحسن من هذا . قلت : الفضل هذا زالت جهالته بتوثيق أبي زرعة الحافظ له كما نقله الذهبي في الميزان وإن قال في الضعفاء : إنه مجهول . ثم استدرك على نفسه في الميزان)) [3] () .

ولذلك قال ابن حجر في هذا الاستدراك وأنه مقدم على الحكم بالجهالة : ((ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم)) ([4]) ولذلك أخذ ابن حجر يستدرك أيضا على من حكم بجهالة بعض رواة صحيح البخاري في مقدمة شرحه لصحيحه بتوثيق من وثقه كقوله مستدركا في ذلك على أبي حاتم الرازي حكمه بجهالة راو من رواة صحيح البخاري وهو محمد بن الحكم المروزي : ((لم يعرفه أبوحاتم ؛ فقال : إنه مجهول . قلت : قد عرفه البخاري وروى عنه في صحيحه في موضعين وعرفه ابن حبان ؛ فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات)) ([5]) .

ومن استدراكات ابن حجر على من يحكم بجهالة الراوي بتوثيق من وثقه قوله في كتابه تهذيب التهذيب مستدركا على الذهبي نفسه حكمه بجهالة راو بتوثيق العجلي وابن حبان له ، وهو من رواة النوع الأول حيث أشار إلى أنه قرأ بخط الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال أنه حكم بجهالته، وأنه لا يعرف بأنه قد عرفه العجلي وابن حبان بتوثيقهما له وأن هذا يكيفه في توثيقه : ((وقال العجلي : البراء بن ناجية من أصحاب ابن مسعود كوفي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج هو والحاكم حديثه في صحيحيهما وقرأت بخط الذهبي في الميزان : فيه جهالة لا يعرف . قلت : قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه)) ([6]) وهذا المثال من الأدلة التي ذكرتها في البحث الثاني الذي سبقت الإشارة إلى

---

[1] - المصدر السابق نفسه 4 / 271 وانظر المغني في الضعفاء 2 / 190

[2] - هو أبوجعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المعروف بالعقيلي من أئمة الحديث من مصنفاته : ((الضعفاء)) في رجال الحديث (ت 322هـ) لكنه متشدد جدا في التوثيق وعلى أسس غير صحيحة ـ كما بينته بدلائله في بعض هوامش دراستي وتحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار)) لابن الملقن ـ ولذلك لا يلتفت إلى تضعيفه للرواة إذا خالف غيره حيث يوثقونهم ويضعفهم هو ويقع له ذلك كثيرا وفي رواة يوصفون بأنهم في قمة التوثيق والحفظ والضبط وبعضهم من كبار ثقات رجال الصحيحين ومن أئمة الحديث وحفاظه والمتكلمين في عللها ورجالها جرحا وتعديلا بحيث يكاد لم يسلم أحد من إطلاقه عليه عبارته التي يكثر من إطلاقها على الرواة وهي عبارة : ((لا يتابع على حديثه)) . انظر تذكرة الحفاظ 3/ 833 وتذكرة الأخيار 2 / 1575 ـ هامش رقم : (3) .

[3] - تذكرة الأخيار 3 / 2264 .

[4] - هدي الساري مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري ص 497 .

[5] - المصدر السابق ص 563 .

[6] - تهذيب التهذيب 1 / 428

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أنه منشور في هذه المجلة . أبريل . 2024 م على بطلان استدلال صاحب السلسلتين على عدم اعتداد الذهبي وابن حجر بتوثيق العجلي لهؤلاء الرواة حيث اعتمد ابن حجر توثيق العجلي لهم ، ودل على أن حكم الذهبي بجهالته سببه عدم وقوفه على توثيق العجلي له وليس؛ لكونه لا يعتد بتوثيقه لهم كما يدعي صاحب السلسلتين بناء على أسسه الباطلة في ذلك التي بينت بطلانها بدلائل بطلانها في البحث الثاني المذكور .

ومن ذلك أيضا قول ابن حجر أيضا في تهذيب التهذيب مستدركا على ابن القطان حكمه بجهالة الراوي سعيد بن حيان التيمي بأن العجلي قد وثقه وهو راو من النوع الأول حيث قال : ((وقال العجلي : كوفي ثقة . ولم يقف ابن القطان على توثيق العجلي؛ فزعم أنه مجهول)) ([1]) وقوله في تلخيص الحبير مستدركا على ابن القطان أيضا حكمه بجهالة راو بتوثيق العجلي له مع أنه راو لم يرو عنه سوى راو واحد ومدار الحديث عليه : ((ومدار طريق خالد على عمرو بن بجدان وقد وثقه العجلي وغفل ابن القطان؛ فقال : مجهول)) ([2]) .

لكن من أسس صاحب السلسلتين الباطلة التي ضعف بناء عليها مئات الأحاديث في الحكم على الأحاديث وعلى رواتها مما بناها على فساد فهمه لحكم أئمة الحديث على الرواة والتي هي مظهر من المظاهر التي سبقت الإشارة إليها في المقدمة التمهيدية لهذا البحث في تشدده في الحكم على الأحاديث وعلى رواتها على أسس غير علمية . أنه يجعل حكم بعض أئمة الحديث بجهالة الراوي وحكم بعضهم بتوثيقه من باب التعارض في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا كالتعارض في الحكم عليه بين توثيقه وتضعيفه؛ فيجعل الحكم بجهالته هو حكم بجرحه مع أن الحكم بالجهالة لا يوصف بجرح ولا تعديل ولا بتوثيق ولا بتضعيف ، ومنه قول الذهبي السابق قبل قليل بأن الحكم بالجهالة ليس بجرح ؛ ولذلك نجد أئمة الحديث يصفون الراوي المجهول بأنهم لم يجدوا فيه جرحا أو تعديلا أو لا يعلمون فيه جرحا ولا تعديلا فليس الحكم بجهالة الراوي معارضا للحكم بتوثيقه بل هو . كما سبقت الإشارة . من باب المعرفة بالشيء وعدم المعرفة به فتقدم المعرفة به على عدم المعرفة به ، ويكون الحكم بتوثيقه من باب الاستدراك على من لم يعرفه ، وحكم بجهالته ولذلك . كما سبقت الإشارة أيضا . يستدرك أئمة الحديث بعضهم على بعض في وجود من يوثق الراوي إذا حكم

[1] - المصدر السابق 4 / 19
[2] - تلخيص الحبير 1 / 271

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بعضهم بجهالته ثم إنه إن كان من باب تعارض الجرح والتعديل في الراوي فإن الراوي يكون مختلفا فيه بين التوثيق والتضعيف وفي هذه الحالة يحكم أئمة الحديث بحسن حديث هذا الراوي للاختلاف في توثيقه . كما سبق بيانه بدلائله في المقدمة التمهيدية لهذا البحث أيضا .

فمن أمثلة جعل صاحب السلسلتين الحكم بجهالة الراوي من باب الاختلاف المتعارض في توثيقه بجعله الحكم بجهالته جرحا للراوي قوله في أحد أسباب تضعيفه للحديث رقم : 457 من سلسلته الضعيفة : ((إسماعيل هذا لم يوثقه غير ابن حبان وقد ذكرنا مرارا أن توثيقه إذا تفرد غير موثوق ولا سيما إذا خالفه غيره كما هنا فقد قال ابن أبي حاتم عن أبيه : مجهول)) ولا يعني هنا بعبارة : ((إذا تفرد)) تفرد ابن حبان المطلق بتوثيق هذا النوع من الرواة بخلاف ما يوهمه بهذه العبارة ، وإنما يعني بها إذا لم يوثقه معه ممن يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم لهذين النوعين من الرواة وإذا وثقه معه ممن سبق أن صاحب السلسلتين لا يعتد بتوثيقهم وتصحيحهم وتحسينهم لهؤلاء الرواة كالترمذي والعجلي وابن خزيمة وغيرهم؛ فإنه يحكم بجهالة الراوي أيضا ويضعف الحديث بسببه فله حكم تفرد ابن حبان بتوثيقه أيضا من حيث حكمه بجهالة الراوي وتضعيفه حديثه مهما تعدد الذين لا يعتد صاحب السلستين بتوثيقهم وتصحيحهم وتحسينهم هذين النوعين من الرواة أو حكم معهم أحد من أئمة الحديث أو أكثر من واحد ممن جاء بعدهم بتوثيقهم أو تصحيح أو تحسين أسانيد أحاديث هم فيها . كما ستمر بنا بعض أمثلته في هذا البحث . .

أمثلة على عدم اعتداد صاحب السلسلتين بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة وتضعيفه الأحاديث التي يصححها أو يحسنها الترمذي لهم :

سأذكر فيما يأتي الأمثلة التي تبين عدم اعتداد صاحب السلسلتين بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة وتضعيفه أحاديث من حسن أوصحح لهم الترمذي من هؤلاء الرواة ، ووقوع بعض تلك الأمور التي سبق ذكرها أو كلها في هذه المواقف التي لا يعتد فيها بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة فمن ذلك ما يأتي :

أ . قوله في الحديث رقم : 1465 من سلسلته الضعيفة عند تضعيفه بسبب حكمه بجهالة راو لم يرو عنه سوى راويين مع تحسين الترمذي حديثه وتوثيق ابن حبان له؛ لكونه من الرواة الذين لا يعتد بتوثيقهما له . كما سبق بيانه . ومع قول

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ابن حجر فيه : ((مقبول)) مستدلا على جهالته بعبارة ابن حجر هذه فيه بفساد فهمه الذي سبقت الإشارة إليه لمعناها : ((قال الترمذي : ((حديث حسن غريب)) كذا قال ، وزياد بن كسب لم يرو عنه غير بن سعد بن أوس هنا ومستلم ابن سعيد ولم يوثقه غير ابن حبان وفي ترجمته ساق الحديث؛ ولذلك قال الحافظ في التقريب : ((مقبول)) يعني عند المتابعة وإلا فلين الحديث عند التفرد ولما لم أجد له متابعا أو شاهدا أوردته في هذه السلسلة))

ب . قوله في الحديث رقم : 100 من ضعيف أبي داود عند ذكره سبب تضعيفه لحكمه بجهالة الراوي معترضا على حكم الذهبي بتوثيقه في كتابه الكاشف بقول ابن حجر فيه : ((مقبول)) مع توثيق ابن حبان له وهو لا يعتد بتوثيقه لهذا النوع من الرواة . كما سبقت الإشارة . : ((وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالملك بن نوفل لم يوثقه غير ابن حبان ولا روى عنه معروف بالثقة غير سفيان وهو ابن عيينة ؛ ولذلك قال الحافظ فيه : ((مقبول)) يعني عند المتابعة ، وأما قول الذهبي فيه في الكاشف : ((ثقة)) فمردود بما ذكرنا)) مع أنه ذكر تحسين الترمذي أيضا للحديث بعد كلامه هذا وإقرار المنذري له حيث قال : ((وقال الترمذي : ((حسن غريب)) وأقره المنذري)) لكنه لم يلتفت إلى ذلك؛ لعدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة . كما سبقت الإشارة . وعدم اعتداده بمن يعتمد عليه في تصحيحه وتحسينه لهؤلاء الرواة . كما سبقت الإشارة أيضا . وهو المنذري هنا بل كثيرا ما يرميهم في هذا المواقف جميعا بالتساهل أيضا بسبب اعتمادهم هذا . كما سبقت الإشارة أيضا وكما ستمر بنا بعض أمثلته . ويجعله من الأسباب التي يضعف بها مئات أحاديث كتاب الترغيب والترهيب للمنذري مع حكم المنذري بثبوتها على هذا الأساس الصحيح وبطلان أسس صاحب السلسلتين في ذلك . كما سيأتي بيان بطلان أسسه في عدم الاعتداد بتحسين وتصحيح أحاديث هؤلاء الرواة بدلائل بطلانه . فأضاع على المغترين بأحكامه على الأحاديث ما في هذا الكتاب المهم في بابه باب الترغيب والترهيب أضاع عليهم ما فيه من أحاديث ثابتة ضعفها صاحب السلسلتين بناء على هذه الأسس الباطلة ؛ فأصبحوا لا يعملون بما فيها من ترغيب ولا ينتهون عما فيها من ترهيب بدعوى أن صاحب السلسلتين ضعفها مع أنه ضعفها على أسس باطلة وهي أحاديث ثابتة على أسس صحيحة . كما سبقت الإشارة . .

ج . ومن ذلك حكمه بضعف الحديث رقم 1322 من سلسلته الضعيفة بعد أن عزا الحديث لمن عزاه إليهم ومنهم الترمذي وابن حبان وذكره حكم الترمذي بثبوته وحكم ابن حجر بحسن إسناده في فتح الباري ، وذكره تحسين المناوي

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

([1]) حديثه أيضا اعتدادامنه بتوثيق الترمذي وابن حبان لهؤلاء الرواة لكنه لا يلتفت إلى من يعتد من أئمة الحديث بتوثيقهما لهم . كما سبقت الإشارة . معترضا على ابن حجر والمناوي في تحسينهما حديثه بحكم الذهبي بجهالته وإطلاق ابن حجر عليه : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب بناء على فساد فهمه الذي سبقت الإشارة إليه لهذه العبارة بأنها عبارة تجهيل للرواة وهي عبارة توثيق لهم حيث قال : ((والسياق للترمذي وقال : ((حديث حسن صحيح)) كذا قال وأبوحبيبة هذا في عداد المجهولين؛ فإنه لا يعرف له راو غير أبي إسحاق ؛ ولذلك قال الحافظ فيه : ((مقبول)) يعني عند المتابعة وإلا فلين الحديث ولم يتابع فيما علمت ؛ ولذلك قال الذهبي في الميزان : ((لا يدرى من هو ، وقد صحح له الترمذي)) فتحسين الحافظ إياه في الفتح غير حسن وإن وافقه المناوي)) .

د . ومن ذلك أيضا ما ذكره في الحديث رقم : 5594 من سلسلته الضعيفة عند تضعيفه بسبب حكمه بجهالة راو من هؤلاء الرواة مع تصحيح وتحسين جماعة من أئمة الحديث لحديثه ممن لا يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم لهؤلاء الرواة وتوثيق بعضهم لهذا الراوي ورماهم جميعا بالتساهل ؛ ومنهم الترمذي؛ لكونه لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة بتصحيحهم حديث الراوي أو ذكرهم لتوثيقه حيث ذكر تصحيح الترمذي والطبري والحاكم حديثه وذكره توثيق النسائي وابن حبان له مع موافقة الذهبي الحاكم على تصحيحه لحديثه وتحسين ابن حجر لحديثه في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة لكنه لا يعتد بموافقة الذهبي للحاكم على تصحيحه لهؤلاء الرواة وكذلك لا يعتد بتصحيح أو تحسين ابن حجر لأحاديثهم أيضا ؛ لكونهم لم يوثقهم أو يصحح أو يحسن لهم سوى من لا يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم وتصحيحهم وتحسينهم لهم معتمدا فيه حكم من حكم بجهالته من أئمة الحديث مع أن الحكم بتوثيق الراوي مقدم على الحكم بجهالته . كما سبق بيانه بدلائله . مشيرا إلى أنه كان قد حسن حديثه هذا في تعليقه على كتاب آخر؛ لتبعيته لتحسين ابن حجر لحديثه في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة، ثم ذكر أنه ظهر له الآن أن هذا الراوي لم يوثقه سوى من رماهم بالتساهل ممن لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة فلا يتماشى حكم ابن حجر بتحسين حديثه مع القواعد الحديثية التي تفيد أن الراوي الذي لم يرو عنه سوى راو هو راو مجهول العين، وحكم هؤلاء الأئمة الذين وثقوه وصححوا حديثه في حكم العدم ؛ لعدم اعتداده بتوثيقهم وتصحيحهم له ؛ فحكم بضعفه في سلسلته الضعيفة ؛ فرجع من الصواب المبني على

[1] - هو عبدالرءوف بن تاج الدين بن علي بن زين العابدين المناوي الحدادي المعروف بالمناوي من أئمة الحديث، ومن مصنفاته : ((فيض القدير في شرح الجامع الصغير)) شرح فيه الجامع الصغير للسيوطي ((ت 1030 أو 1031 هـ)) . أنظر كشف الظنون 1 / 560 وهدية العارفين 5 / 510 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أساس صحيح إلى الخطأ المبني على أساس باطل بدلا من العكس واعتمد فيه حكم من حكم بجهالته مع أن الحكم بتوثيق الراوي مقدم على الحكم بجهالته .كما سبق بيانه بدلائله . حيث قال : ((فهل يثبت الحديث بذلك ؟ فأقول : كلا وإن كان قد صححه الترمذي والطبري والحاكم والذهبي وحسنه العسقلاني في الإصابة وكنت قد تبعته عليه في تعليقي على المشكاة والآن قد بدا لي أن ذلك لا يتماشى مع القواعد الحديثية التي تشترط في كل رجال الإسناد العدالة والضبط وهذا ما لم أجده متوفرا في هانئ بن هانئ ؛ فإنه مجهول عند المحدثين ولم يوثقه إلا بعض المتساهلين روى عنه أبوإسحاق السبيعي وحده وهذه ترجمته في تهذيب التهذيب : ((روى عنه أبوإسحاق السبيعي وحده وقال النسائي : ((ليس به بأس)) وذكره ابن حبان في الثقات وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة قال : ((وكان يتشيع)) وقال ابن المديني : ((مجهول)) وقال حرملة عن الشافعي : لا يعرف وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله)) .

هـ . ومن ذلك تضعيفه لرواية من روايات الحديث رقم : 2129 من كتابه : ((إرواء الغليل)) بسبب حكمه بجهالة راوية من هؤلاء الرواة الذين لا يعتد بتوثيق وتصحيح وتحسين هؤلاء الأئمة لهم مع حكم الترمذي بثبوت حديثها ومع حكم ابن القطان بتوثيقها لتوثيق الترمذي لها واستدراكه على عبدالحق الإشبيلي ([1]) حكمه بجهالتها بتوثيق الترمذي فاعتمد صاحب السلسلتين حكم من حكم بجهالتها ومنهم ابن حجر بقوله فيها : ((مقبولة)) بناء على فساد فهمه الذي سبقت الإشارة إليه لمعناها بأنها عبارة تجهيل للرواة وهي عبارة توثيق لهم .كما سيأتي بيان فساد فهمه لها بدلائل فساده . وغير معتد بحكم الترمذي لحديثه لرميه له بالتساهل في توثيق هؤلاء الرواة فلا يعتد بتصحيحه وتحسينه لهم حيث قال : ((وقال الترمذي : ((هذا حديث حسن صحيح)) قلت : ورجاله ثقات غير زينب هذه فهي مجهولة الحال لم يرو عنها سوى اثنين ونقل الذهبي عن ابن حزم أنه قال فيها : ((مجهولة)) ومن قبله الحافظ عبدالحق الإشبيلي كما في التلخيص فإنه قال : ((وأعله عبدالحق تبعا لابن حزم بجهالة حال زينب)) قال الحافظ : ((وتعقبه ابن القطان بأنه وثقها الترمذي)) قلت : وكأنه أخذ توثيقه إياها من تصحيحه حديثها ولا يخفى ما فيه مع ما عرف عن الترمذي من

[1] - هو أبومحمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الأزدي الإشبيلي من أئمة الحديث ، وفقهاء المالكية من مصنفاته : الجمع بين ((الصحيحين)) و((الأحكام الصغرى)) و(الأحكام الوسطى و((الأحكام الكبرى)) وثلاثتها في أحاديث الأحكام ، وكتاب ((المعتل)) في الحديث وغيرها من المصنفات (ت 581هـ) انظر تذكرة الحفاظ 4/ 1350 ومرآة الجنان لليافعي 3/ 319 والتبيان لبديعة البيان 3/ 1314 ، والديباج المذهب لابن فرحون ص 276 وشذرات الذهب 2/ 4 / 271

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

التساهل في التصحيح)) فاستخدم في هذا المثال عبارته التضليلية التي سبقت الإشارة إليها في وصفه الترمذي بأنه معروف بالتساهل مع أنه لم يرمه بذلك سوى ابن دحية والذهبي . كما سبقت الإشارة وكما سيأتي بيانه بدلائله عند الكلام على بطلان أسسه بدلائل بطلانها في عدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة بسبب رميه له بالتساهل في التحسين والتصحيح بناء على أسسه هذه الباطلة في ذلك .

و . ومن ذلك حكمه بضعف الحديث رقم : 5958 من سلسلته الضعيفة مع تصحيح الترمذي حديثه وتوثيق ابن حبان والذهبي له وحكم ابن حجر بثبوت سنده في فتح الباري وحكمه بتوثيق الراوي في تلخيص الحبير يحكم بضعفه بسبب حكمه بجهالة راو من هؤلاء الرواة؛ لاعتماده حكم من حكم بجهالته من أئمة الحديث مع أن الحكم بتوثيق الراوي مقدم على الحكم بجهالته . كما سبق بيانه بدلائله . ومستدلا على جهالته أيضا بإطلاق ابن حجر عليه عبارة : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب بناء على فساد فهمه لهذه العبارة الذي سبقت الإشارة إليه بأنها عبارة تجهيل للرواة لا تقبل رواياتهم إلا عند وجود متابع أوشاهد لها أو وجودهما معا المتابع والشاهد مع وجود ما يدل على فساد فهمه لمعناها في هذا المثال والذي سيأتي ذكره من دلائل فساد فهمه لمعناها وأنها عبارة توثيق للرواة وليست عبارة تجهيل لهم ، وهو حكم ابن حجر بثبوت سند حديثه في فتح الباري وتوثيقه للراوي في تلخيص الحبير ، وبدل أن ينبهه ذلك إلى فساد فهمه لمعناها ؛ لاتفاق معناها التوثيقي بحكم ابن حجر بثبوت سنده في فتح الباري وتوثيقه له في تلخيص الحبير يعترض على حكمه بثبوت سند حديثه في فتح الباري وتوثيقه له في تلخيص الحبير بإطلاقه عليه : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب ، ويستدل على عدم اعتداد ابن حجر بتصحيح الترمذي له باستخدامه في كتابه تلخيص الحبير لعبارة التوثيق مبنية للمجهول كاستدلاله الذي سبقت الإشارة إليه في استخدام الذهبي لها مبنية للمجهول فيمن يوثقهم من لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة مع وجود ما يبطل هذا الاستدلال وهو حكم ابن حجر بثبوت سند حديثه في فتح الباري بل لو كان معنى العبارتين تجهيل الراوي عنده وعدم اعتداده بتصحيح الترمذي له فإن حكمه بتوثيقه في حكمه بثبوت سند حديثه في فتح الباري مقدم على حكمه بجهالته لما سبق بيانه بدلائله أن الحكم بتوثيق الراوي مقدم على الحكم بجهالة وهو من باب الاستدراك والمعرفة بالشيء بعد الجهل به ومع أن دعواه عدم اعتداد ابن حجر بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة قد بناه على فساد فهمه لكلام ابن حجر في ذلك . كما سيأتي بيانه بدلائل فساد فهمه له . ومع أن الذهبي

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

قد وثقه بعبارة غير مبنية للمجهول حيث قال فيه : ((ثقة)) فإنه اعترض عليه بخطئه في توثيقه، ثم حاول أن يدعي أن عبارة : ((ثقة)) التي أطلقها الذهبي على هذا الراوي محرفة من الناسخ أو من الطباعة عن عبارة : ((وثق)) ليتفق ذلك مع دعواه هنا أنه يستخدمها مبنية للمجهول فيمن لا يوجد فيهم توثيق سوى لابن حبان ليشير باستخدامها مبنية للمجهول إلى عدم اعتداده بتوثيقه لهم مع أن صاحب السلسلتين يدعي في مواقف ومواضع أخرى استخدام الذهبي لها فيمن لا يعتد صاحب السلسلتين بتوثيقهم من جميع هؤلاء الأئمة الذين لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة . كما مرت بنا بعض أمثلته في الترمذي . بمن فيهم من لا يعتد الذهبي بتوثيقهم لهم كالترمذي وابن حبان وبمن فيهم من ادعى أن الذهبي لا يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة ممن ألحقهم صاحب السلسلتين من عنده بالترمذي في ذلك محاولا الاستدلال باستخدامه عبارة التوثيق مبنية للمجهول على عدم اعتداد الذهبي بتوثيقهم لهم كالعجلي والفسوي والطبري مع بطلان استدلاله بذلك على ذلك . كما بينته بدلائل بطلانه في البحث الثاني الذي خصصته لبيان بطلان أسسه في عدم الاعتداد بتوثيق العجلي لهؤلاء الرواة وهو البحث الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور في هذه المجلة في عددها الواحد والعشرين . أبريل . 2024 م وفي البحث الثالث الذي خصصته لبيان بطلان أسسه في عدم الاعتداد بتوثيق الفسوي والطبري لهم ، وهو الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور في هذه المجلة أيضا في عددها الثاني والعشرين . مايو . 2024 م . وأن الذهبي يستخدم عبارة التوثيق مبنية للمجهول مع من يعتد بتوثيقهم لهؤلاء الرواة ومن لم يعتد بتوثيقهم لهم كما حاول أن يستدل على أن عبارة : ((ثقة)) التي أطلقها الذهبي غير مبنية للمجهول على الراوي في كتابه الكاشف بأنها محرفة عن عبارة : ((وثق)) المبنية للمجهول بأن الذهبي قد حكم بجهالة هذا الراوي في كتابه المغني في الضعفاء مع أن هذا لا يصلح للاستدلال على ذلك ؛ لأن الذهبي يستدرك على نفسه . كما مر بنا مثاله . بما حكم في بعض حكمه بجهالته بتوثيقه في بعضها الآخر منها عند وقوفه على وجود توثيق فيه أو يجد فيه ما يدعوه للحكم بتوثيقه ، ولكون الذهبي لا يعتد بتوثيق الترمذي وابن حبان لهؤلاء الرواة ؛ فيحمل توثيقه هذا على أنه وثقه من عنده فهو يقوم أحيانا بتوثيق الرواة من عنده . كما سبقت إشارته في كتابه ميزان الاعتدال إلى أنه يقوم بتوثيق الرواة من عنده فيه حين لا ينسب فيه التوثيق لأحد ومرت بنا أمثلته أيضا . والحكم بالتوثيق مقدم على الحكم بالجهالة . كما سبق بيانه بدلائله . ومما يبطل دعواه أن توثيق الذهبي لهذا الراوي في كتابه الكاشف قد تحرف عن عبارة التوثيق مبنية للمجهول : ((وثق)) إلى عبارة : ((ثقة)) أن الذهبي قد وافق الحاكم على تصحيح هذا الحديث لكنه يعترض عليه في ذلك بحكمه

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بجهالتهم في كتبه في الضعفاء . كما سبقت الإشارة . فلا يلتفت إلى موافقته للحاكم ويحكم بجهالته فقد ذكر موافقته للحاكم في كتابه إرواء الغليل في الحديث رقم : 1769 وهو ما سيشير إليه في كلامه الآتي في تضعيفه له في سلسلته الضعيفة بأنه بين في إرواء الغليل ضعف هذا الحديث بسبب حكمه بجهالة هذا الراوي حيث قال في إرواء الغليل : ((وقال الترمذي : ((حسن صحيح)) وقال الحاكم : ((صحيح الإسناد)) ووافقه الذهبي كذا قالا ونبهان هذا قد أورده الذهبي في ذيل الضعفاء وقال : قال ابن حزم : مجهول)) وقال صاحب السلسلتين في حكمه على هذا الحديث بالضعف بسبب هذا الراوي في رقم الحديث المذكور من سلسلته الضعيفة : ((وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة نبهان كما بينته في الإرواء)) ثم قال بعد أن ذكر حكم من حكم بجهالته من أئمة الحديث : ((إذا عرفت ما تقدم يتبين لك خطأ قول الذهبي في ترجمة نبهان هذا من الكاشف : ((ثقة)) ولعل الأصل : ((وثق)) كما هي عادته فيمن تفرد بتوثيقه ابن حبان ولم يكن روى عنه جع من الثقات ثم انحرف ذلك على الناسخ أو الطابع إلى : ((ثقة)) لأنه مخالف لإيراده إياه في الضعفاء وإقراره لتجهيل ابن حزم إياه وقد وافقه على ذلك ابن عبدالبر وسبقهما البيهقي كما تقدم وتبعهم الحافظ في التقريب فقال فيه : ((مقبول)) أي : إذا توبع وإلا فهو لين الحديث كما نص عليه في مقدمة التقريب وقال في التلخيص : ((وثق)) أي : لا يوثق به إذا تبين لك ما ذكرنا من التحقيق فلا يهمنك تصحيح من صحح الحديث ؛ فإنه إما لتساهل عرف به كالترمذي وابن حبان وإما لشبهة تعلق بها كقول الحافظ في الفتح : وإسناده قوي وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان وليس بعلة قادحة فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته)) فأي تحقيق يدعيه صاحب السلسلتين في هذا وقد بناه على هذه الأسس الباطلة التي بينتها بدلائل بطلانها وقد استخدم في هذا المثال أيضا عبارته التضليلة التي سبقت الإشارة إلى أنه يرمي بها هؤلاء الأئمة بالتساهل وأنهم عرفوا به مع أنه لم يرم الترمذي بالتساهل سوى ابن دحية والذهبي . كما سبقت الإشارة . ولم يرم ابن حبان بذلك سوى الذهبي وابن حجر وقلة معهما كالاثنين ونحوهما مع بطلان أسسهم في ذلك . كما بينته بدلائل بطلانها في بعض هوامش تحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار)) لابن الملقن ([1]) واعتمد صاحب السلسلتين على أسسهم الباطلة هذه في عدم اعتداده بتوثيقه لهؤلاء الرواة ومنهم من لم يرمهم بذلك سوى صاحب السلسلتين نفسه؛ لإلحاقه لهم من عنده بابن حبان في ذلك كالعجلي والفسوي والطبري الذين بينت بطلان أسسه بدلائل

[1] - انظر تذكرة الأخيار 2 / 1399 - هامش رقم : 2 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بطلانها في رميهم بذلك في البحثين اللذين سبقت الإشارة إليهما موهما ومضللا ومغالطا بأنهم معروفون بذلك عند أئمة الحديث .

ويقبل صاحب السلسلتين تصحيح وتحسين الترمذي للنوع الثالث من الرواة وهم من روى عنهم أكثر من اثنين من الثقات كما يقبل توثيقهم من غيره من أئمة الحديث الذين لا يعتد بتوثيقهم للنوعين المذكورن من الرواة . كما سبقت الإشارة وكما مرت بنا إشارته في المثال السابق قبوله لتوثيق ابن حبان للنوع الثالث من الرواة الذين روى عنهم أكثر من اثنين وكما سيأتي في المثال الآتي قبوله لتوثيق ابن حبان لهذا النوع الثالث من الرواة . فيقبل تصحيح وتحسين الترمذي للنوع الثالث من الرواة بناء على أسس باطلة له بناها على فساد فهمه لكلام الذهبي وابن حجر في هذا الشأن بقبول توثيق وتصحيح وتحسين هؤلاء الأئمة ومنهم الترمذي للنوع الثالث من الرواة دون النوعين الأول والثاني منهم، وقد بينت بطلان أسسه في ذلك بدلائل بطلانها في البحث الأول الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور في هذه المجلة مجلة جامعة الزيتونة في عددها العشرين . مار . 2024 م . وأثبت فيه قبول ذلك منهم في جميع الرواة في أنواعهم الثلاثة وأنهم يوثقون ويصححون ويحسنون للأنواع الثلاثة منهم على أسس غيرهم من أئمة الحديث الذين يقبل منهم صاحب السلستين توثيق جميع أنواع الرواة ، وذكرت في ذلك البحث أيضا أن مما يبطل أسسه في عدم الاعتداد بتوثيق وتصحيح وتحسين هؤلاء الأئمة للنوعين الأول والثاني من الرواة هو تفريقه بين توثيقهم وتصحيحهم أو تحسينهم للنوعين الأول والثاني حيث لا يقبل ذلك منهم فيهما وبين توثيقهم وتصحيحهم وتحسينهم للنوع الثالث منهم حيث يقبل ذلك منهم فيه مع أن أسسهم في توثيق جميع الرواة هي أسس واحدة فلا يوجد ما يفرق بين توثيقهم للنوعين المذكورين وبين توثيقهم لغيرهم من جميع أنواع الرواة ؛ لبطلان أسسه في التفريق بينهم في ذلك . كما بينت بطلان أسسه في ذلك بدلائل بطلانه في ذلك البحث . .

ومن قبوله حكم الترمذي بثبوت أحاديثهم ما ذكره في الحديث رقم : 6194 من سلسلته الضعيفة عند ذكره سببا من أسباب تضعيفه له ، وهو حكمه بجهالة راو ثم تراجعه عن حكمه بجهالته؛ لكونه وجده قد روى عنه أكثر من اثنين من الرواة مع تحسين الترمذي لحديثه وتوثيق ابن حبان له بعد أن كان يحكم بجهالته بسبب تبييض الذهبي له في كتابه الكاشف فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وبسبب إطلاق ابن حجر عليه : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وظنه أنه لم يرو عنه أكثر من اثنين، ولم يوثقه ولم يصحح له سوى من لا يعتد بتوثيقهم وتصحيحهم لهؤلاء الرواة وهما الترمذي وابن حبان هنا حيث قال : ((بكر بن فيروز وهو الرهاوي بيض له الذهبي في الكاشف وقال الحافظ في التقريب : ((مقبول)) قلت : يعني عند المتابعة ولم أجد له متابعا ثم استدركت فقلت : لا ينبغي أن يعل به الحديث فقد روى منه جمع من الثقات منهم : زيد بن أبي أنيسة وأبوعبيدة بن عبدالله بن مسعود وهو أكبر منه ونافع مولى ابن عمر وهو من أقرانه وغيرهم وقد وثقه ابن حبان فهو صدوق وحسن له الترمذي)) .

ثانيا . أسسه في عدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة وسبب رميه له بالتساهل في ذلك :

أما أسسه في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة ورميه له بالتساهل في ذلك لدعواه أنه يوثقهم وهم مجاهيل لا يعرف حالهم جرحا وتعديلا ؛ فيحكم صاحب السلسلتين بسبب ذلك بجهالة من يصحح أو يحسن الترمذي أحاديثهم ويضعفها . كما سبقت الإشارة . فإن أسسه في ذلك هما اللذان بنى أكثر أسسه الباطلة في تضعيف مئات الأحاديث في كتبه وهما الذهبي وابن حجر فيما بنياه على أسس باطلة كعدم اعتدادهما بتوثيق ابن حبان للنوع الأول من الرواة حيث بينت أسس الذهبي الباطلة في ذلك في بحثي المنشور بمجلة الجامعة الأسمرية . عدد يونيو . 2018م ([1]) وبينت بطلان أسس ابن حجر في عدم اعتداده بابن حبان في ذلك في بعض هوامش تحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار)) لابن الملقن ([2]) وكعدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة الذي بناه على أسس باطلة للذهبي في ذلك . كما سيأتي بيان بطلانها بدلائل بطلانها في هذا البحث . أو فيما بناه على فساد فهمه لكلام الذهبي وابن حجر كفساد فهمه لعبارة التوثيق التي يطلقها الذهبي مبنية للمجهول في كتابه الكاشف بأنه يعني بها عدم اعتداده بتوثيق أو تصحيح أو تحسين هؤلاء الأئمة لهؤلاء الرواة . كما سبق بيان فساد فهمه لها بدلائله . وكذلك فساد فهمه لعبارة التوثيق حين يستخدمها ابن حجر مبنية للمجهول بأنه لا يعتد بتوثيق أو تصحيح أو تحسين هؤلاء الأئمة لهؤلاء الرواة . كما مر بنا مثاله وبيان فساد فهمه لها بدلائله . وكفساد فهمه لعبارة : ((مقبول)) التي يطلقها على الرواة في كتابه تقريب التهذيب بأنها عبارة تجهيل للرواة فلا تقبل رواياتهم إلا عند وجود متابعة أو شاهد

[1] - انظر ص 159 وما بعدها من البحث المذكور في المجلة المذكورة .
[2] - انظر تذكرة الأخيار 2 / 1399 - هامش رقم : 2 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N23 العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لروياتهم وهي عبارة توثيق لهم . كما سيأتي بيان فساد فهمه لها بدلائله . وكفساد فهمه لكلام ابن حجر في تحسينات الترمذي بدعواه أنه يفيد عدم اعتداده بتحسين الترمذي لهم . كما سيأتي بيان فساد فهمه له بدلائل فساده . ويعترض على الذهبي وابن حجر بهما حين يجدهما قد خالفا ما فهمه منهما بفساد فهمه لكلامهما يعترض عليهما بهما . كما مرت بنا بعض أمثلته . فأسسه هنا في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة هما الذهبي وابن حجر أيضا ولكن فيما بناه على أسس باطلة للذهبي في ذلك وفيما بناه على فساده لكلام ابن حجر في ذلك . كما سبقت الإشارة . فجمع هنا بين الأسس الباطلة لأحدهما وهو الذهبي وبين فساد فهمه لكلام الآخر وهو ابن حجر هنا . كما سيأتي بيانه بدلائله . .

بالإضافة إلى أساس ثالث هنا ، وهو رمي ابن دحية للترمذي بتحسينه الأحاديث الموضوعة والأسانيد الواهية للأحاديث حيث ذكر صاحب السلسلتين كلام ابن دحية في ذلك من أسسه في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة حيث قال صاحب السلسلتين في مقدمة المجلد الثالث من سلسلته الضعيفة في نسبته لأحد المعاصرين أن ابن دحية ذكر ذلك في الترمذي مقرا كلامه هذا الذي نسبه لابن دحية في الترمذي حيث قال : ((كم حسن الترمذي أحاديث موضوعة وأسانيد واهية)) ([1]) وهو كلام في قمة البطلان والبشاعة من ابن دحية في الترمذي . كما سيأتي بيان بطلانه بدلائل بطلانه . .

وأما ما بناه على أسس باطلة في ذلك للذهبي فهو رمي الذهبي للترمذي بالتساهل في تصحيح الأحاديث وتحسينها حيث قال صاحب السلسلتين في مقدمة تحقيقه لرياض الصالحين للنووي في استناده إلى كلام الذهبي في عدم الاعتداد به في ذلك : ((أما تحسين الترمذي وتصحيحه ففيه تساهل كبير ؛فقد قال السيوطي في التدريب : ((وقال الذهبي : انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي؛ لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما)) يعني لأنهم من المتهمين بالكذب ومنهم كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني فقد قال فيه الشافعي وأبوداود : ركن من أركان الكذب . ومع ذلك خرج له الترمذي وليس هذا فقط بل صحح له فقال الذهبي في ترجمته : ((وأما الترمذي فروى من حديثه : ((الصلح جائز بين المسلمين)) وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي)) وقد احتوى كلام الذهبي

[1]- 3 / 30 ـ الطبعة الأولى ـ دار المعارف ـ الرياض ـ السعودية ـ 1412هـ ـ 1992م .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وصاحب السلستين هذا على أباطيل وتضليلات ومغالطات وفساد في الاستدلال على ما يستدلان به عليه من تساهل الترمذي وعدم اعتداد العلماء بتصحيحاته . كما سيأتي بيانه بدلائله في مبحث بياني لبطلان أسس صاحب السلسلتين في ذلك بدلائل بطلانه .

وأما بناه على فساد فهم كلام ابن حجر في ذلك فهو كلام ابن حجر في ذلك في نكته على كتاب ابن الصلاح ([1]) في علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث؛ فقد ذكره صاحب السلسلتين مفسدا كلام ابن حجر في ذلك بفساد فهمه له حين قال في سياق نسبته لبعض المعاصرين أنه نسب هذا الكلام لابن حجر مقرا نسبة هذا المعاصر هذا الكلام لابن حجر : ((وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح : إن الترمذي حسن أحاديث فيها ضعفاء وفيها من رواية المدلسين ومن كثر غلطه وغير ذلك فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة)) ([2]) وعلى هذا الأساس الباطل وعلى الأساسين قبله لابن دحية وللذهبي أخذ صاحب السلسلتين يضعف مئات الأحاديث التي صححها أو حسنها الترمذي في سننه حيث وضعها في الكتاب الذي خصصه لما ضعفه من سنن الترمذي والذي سماه : ((ضعيف سنن الترمذي)) وقد سبقت إشارته هو نفسه صاحب السلسلتين إلى أنها بلغت نحو ألف حديث ، وهو ما يشكل نحو خمس سنن الترمذي مضيعا على المغترين بأحكامه عليها بالضعف . وما أكثرهم . ما حوته هذه الأحاديث من أحكام وسنن . وقد مرت بنا بعض أمثلة ما ضعفه من تحسينات وتصحيحات الترمذي بناء على هذه الأسس الباطلة التي سيأتي بيان بطلانها بدلائل بطلانها في المبحث المخصص لذلك .

يضاف إلى هذه الأسس الثلاثة الباطلة في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة ما يحاول به دعم أسسه في عدم اعتداده بتوثيق وتصحيح وتحسين هؤلاء الأئمة الذين لا يعتد بهم في ذلك لهؤلاء الرواة وهو ما سبقت الإشارة إليه من أنه يجد الذهبي وابن حجر يقومان به في المواقف التي لا يعتد فيها بتوثيق وتصحيح وتحسين هؤلاء الأئمة لهؤلاء الرواة والذي سبقت أمثلته في الأمثلة التي ذكرتها في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة

[1] - هو أبوعمرو تقي الدين عثمان بن صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري ثم الدمشقي المعروف بابن الصلاح من أئمة الحديث ، وفقهاء الشافعية من مصنفاته : علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ، وشرح قطعة من صحيح مسلم ، وشرح وسيط الغزالي يسمى : الإشكالات على الوسيط أو مشكل الوسيط ، ونكت على مهذب الشيرازي ، وطبقات الفقهاء (ت 643هـ) انظر وفيات الأعيان 2/ 116 ، وتذكرة الحفاظ 4/ 1430 وسير أعلام النبلاء 16/ 407 والبداية والنهاية 7/ 13/ 157وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 4/ 428، والعقد المذهب ص 163، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة 1/ 434.

[2] - ذكر صاحب السلسلتين هذا الكلام في مقدمة المجلد الثالث من سلسلته الضعيفة ص 31 - طبعة دار المعارف - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى - 1992 م .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N23 العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

من حكم الذهبي بجهالتهم في كتبه في الضعفاء وإطلاق عبارة التوثيق عليهم مبنية للمجهول في كتابه الكاشف أو تبييضه لهم فيه وإطلاق ابن حجر عليهم عبارة : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب بناء على فساد فهمه الذي سبقت الإشارة إليه لهذه العبارة بأنها عبارة تجهيل للرواة فلا تقبل روايتهم إلا بوجود متابعات أو شواهد لها أو وجود كليهما من المتابعات والشواهد لها وأنها عبارة توثيق لهم . كما سيأتي بيان فساد فهمه لها بدلائل فساده .

المبحث الثاني :

بيان بطلان أسسه في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة بدلائل بطلانها

فأما استدلال صاحب السلسلتين على ذلك بكلام ابن دحية الذي رمى به الترمذي بأنه يحسن الأحاديث الموضوعة والأسانيد الواهية فهو في قمة الفساد والبطلان والبشاعة ، وقد ذكر ابن دحية ذلك الكلام عند ذكره لتحسين الترمذي لحديث كثيربن عبدالله الذي رماه بعضهم بالكذب . كما سبق ذكره . مع تحسين الترمذي حديثه ووصفه حديثه هذا بعد حكمه بتحسينه بأنه أحسن شيء في باب تكبيرات صلاة العيدين حيث ذكر ابن الملقن أن ابن دحية قال في كتابه : ((العلم المشهور)) في اعتراضه على تحسين الترمذي حديث هذا الراوي : ((قول الترمذي : إن هذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب . ليس كذلك بل هو أقبح حديث في ذلك الباب ؛ لأن كثير بن عبدالله المذكور لا تحل الرواية عنه بتجريح ([1]) الأئمة له)) ([2])

وذكر الزيلعي عبارة ابن دحية السابق ذكرها في رميه الترمذي بتحسين الأحاديث الموضوعة والأسانيد الواهية عند ذكره اعتراض ابن دحية على تحسين الترمذي حديث هذا الراوي في تكبيرات صلاة العيدين ، وأن هذا الحديث من الأحاديث التي رمى الترمذي بتحسينها وهي موضوعة وأسانيدها واهية بدعوى ابن دحية الباطلة في ذلك . كما سيأتي بطلانها بدلائل بطلانها . حيث ذكر الزيلعي أن ابن دحية قال في اعتراضه على تحسين الترمذي هذا الحديث

[1] - في الطبعة التي عندي من البدر المنير : ((بتخريج)) بدل : ((بتجريح)) والسياق يقتضي أن صوابها ما أثبته لاسيما مع تشابه اللفظين واختلافهما في النقط فقط ؛ فوقع فيها التصحيف بسبب هذا التشابه .

[2] - البدر المنير 5 / 78 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لهذا الراوي : ((وكم حسّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية منها هذا الحديث)) ([1]) ثم حاول ابن دحية أن يرد على تحسين الترمذي هذا الحديث بكلام الترمذي نفسه في علله الصغير في بيانه لمعنى الحديث الحسن عنده حيث قال بعد كلامه السابق الذي ذكره الزيلعي : ((فإن الحسن عندهم ما نزل عن درجة الصحيح ولا يرد عليه إلا من كلامه ؛ قال في علله التي في آخر كتابه الجامع : والحديث الحسن عندنا ما روي من غير وجه ولم يكن شاذا ولا في إسناده من يتهم بالكذب)) ([2]) مع أن كلام الترمذي هذا في علله الصغير مما يبطل دعوى ابن حية في تحسين الترمذي الأحاديث الموضوعة والأسانيد الواهية . كما سيأتي بيان بطلان ذلك بدلائل بطلانه عند بياني بطلان ما رمى به الذهبي الترمذي في هذا الشأن أيضا بدلائل بطلانه . وذلك أن الترمذي . كما سيأتي بيانه بدلائله . يصحح الأحاديث أو يحسنها لتعدد رواياتها، وليس لذاتها؛ فيصححها أو يحسنها مع تضعيفه لأسانيدها بوجود موجب من موجبات الضعف فيها كانقطاع في سندها أو غيره وأنه لذلك يحسن للراوي الضعيف أحيانا حديثا ثم يضعف له حديثا آخر ؛ لكون حديثه الذي حسنه له قد تعددت رواياته ؛ فارتفع بمجموع ذلك إلى الحسن ولكون الحديث الذي ضعفه لذلك الراوي مداره عليه حيث يشير بعد روايته إليه أنه مداره عليه ؛ فلا يوجد له متابع أوشاهد أو لا يوجد له كلاهما متابع وشاهد ؛ فيضعفه له بسبب ذلك

ومما يبطل دعوى ابن دحية هذه في تحسين الترمذي الأحاديث الموضوعة والأسانيد الواهية بالإضافة إلى ما سيأتي بيانه من أدلة مبطلة لدعواه هذه أن ابن رجب ([3]) . وهو من شراح سنن الترمذي وشارح لعلل الترمذي الصغير أيضا . نفى أن يكون الترمذي في سننه حسن حديثا واهيا تتعدد طرقه حيث قال في شرحه للعلل الصغير للترمذي : ((وتسمية الحديث الواهي الذي تعددت طرقه حسنا لا أعلمه وقع في كلام الترمذي في شيء من أحاديث كتابه)) ([4]) أي من أحاديث سننه

---

[1] - نصب الراية 2 / 217 .

[2] - المصدر السابق 2 / 218 .

[3] - هو عبدالرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي المعروف بابن رجب من أئمة الحديث والفقه الحنبلي من مصنفاته : شرح لصحيح البخاري لم يكمله ، وشرح لسنن الترمذي ، وذيل على طبقات الفقهاء الحنابلة لأبي الحسن الفراء (ت 795 هـ) . انظر لحظ الألحاظ 5 / 180 وذيل السيوطي على تذكرة الحفاظ للذهبي 5 / 367 .

[4] - شرح ابن رجب للعلل الصغير للترمذي ص 229 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

كما أن هذا الحديث الذي حسنه الترمذي لهذا الراوي والذي جعله ابن دحية من الأحاديث التي بسببها رمى الترمذي بتحسينه الأحاديث الموضوعة والأسانيد الواهية حسنه الترمذي ؛ لكونه يذهب إلى توثيق هذا الراوي . كما سيأتي بيانه بدلائله . فلا يصلح رد ابن دحية عليه بكلام الترمذي في علله الصغير بأنه يحسن الأحاديث التي تعددت رواياتها ولا يكون فيها متهم بالكذب وهذا الراوي قد رماه بعضهم بالكذب . كما سبق ذكره . لأن تحسين الترمذي لهذا الراوي ليس مخالفا لكلامه في علله الصغير الذي رد به عليه ابن دحية في ذلك ؛ لأن الترمذي يذهب إلى توثيق هذا الراوي . كما سبقت الإشارة . مع توثيق غيره له كالبخاري . كما سيأتي بيانه . مع وجود من خفف الضعف في هذا الراوي بحيث ترتفع روايته إلى الحسن أو الصحة بوجود متابعات لها . كما سيأتي بيانه بدلائله . وكما وقع له في هذا الحديث . كما سيأتي بيانه بدلائله أيضا . فإذا كان ابن دحية يذهب إلى ضعف هؤلاء الرواة كراوي هذا الحديث إلى درجة التشديد في تضعيفه الذي لا يصلح به أن يرتفع حديثه بالمتابعات والشواهد إلى درجة الحسن أو درجة الصحيح فلا يعني ذلك أن الترمذي يحسن لهؤلاء الرواة الضعفاء الشديدي الضعف ممن رمي بالكذب أو الوضع ؛ لأنه يذهب إلى توثيقهم ووجود من يوثقهم معه كما في هذا الراوي فكيف مع وجود متابعات لهذا الراوي في روايته لهذا الحديث من حديث عائشة وابن عمر ذكرتهما في بعض هوامش تحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار)) لا بن الملقن ([1]) مبينا ثبوتهما لذاتهما بدرجة الحسن على الأقل وارتفاعهما إلى الصحة بمجموعهما وهذا كله على القول بضعف هذا الراوي كثير بن عبدالله فكيف على القول بتوثيقه وهو ما رجحته بدلائله في بعض هوامش تحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار)) لا بن الملقن ([2]) فازداد الحديث صحة برواية كثير بن عبدالله ؛ لثبوتها لذاتها بدرجة الحسن على الأقل ؛ لترجح التوثيق فيه مع انضمام الروايتين الأخريين اللتين سبق أنهما ثابتتان كل منهما لذاتها بدرجة الحسن على الأقل أيضا .

وأما استدلال صاحب السلسلتين بكلام الذهبي الأول على تساهل الترمذي في روايته في سننه للرواة الذين ذكرهم فهو استدلال فاسد من جهة أن مجرد كون الترمذي قد روى لهؤلاء الرواة في سننه هو دليل فاسد على تساهله في التصحيح والتحسين ؛ فهو وإن روى لهم لكنه لم يصحح أحاديثهم أو يحسنها حتى يحكم عليه بالتساهل في ذلك وإنما

[1] - انظر تذكرة الأخيار 2 / 826 - هامش رقم : (2) .
[2] - انظر المصدر السابق 2 / 1378 - هامش رقم : (2) .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ضعفها وبين ضعفها بسببهم مع قلة روايته لهم كالحديث الواحد والحديثين ونحوهما ؛ فالمصلوب مثلا وهو محمد بن سعيد القرشي الشامي مع ما عرف به من أنساب أخرى لم يرو له سوى حديث واحد في سننه ، ثم بين ضعفه وذكر كلام البخاري . محمد بن إسماعيل . في تضعيف هذا الراوي حيث قال الترمذي بعد روايته حديثه في الحديث رقم : 3549 : ((ولا يصح من قِبَل إسناده وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : محمد القرشي هو محمد بن سعيد الشامي وهو ابن أبي قيس وهو : محمد بن حسان قد ترك حديثه)) ([1]) .

وكذلك الكلبي وهو أبوالنضر محمد بن السائب لم يرو له سوى حديث واحد ثم بين ضعفه بسببه حيث قال الترمذي بعد روايته لحديثه في الحديث رقم : 3059 : ((وليس إسناده بصحيح وأبوالنضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو محمد بن السائب الكلبي يكنى أبالنضر وقد تركه أهل الحديث وهو صاحب التفسير)) ([2]) بل إن الترمذي يضعف الأحاديث التي يكون فيها رواة خف ضعفهم كالذين هم ضعفاء من جهة ضعفهم فكيف بتصحيحه أو تحسينه للمتروكين أو المتهمين بالكذب ، وفي ذلك يقول الترمذي نفسه في علله الصغير : ((من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد وعبدالله بن لهيعة وغيرهما إنما تكلموا فيهم من قِبَل حفظهم وكثرة خطئهم وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به)) ([3]) وقوله في علله الصغير أيضا : ((فكل من روي عنه حديث ممن يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به)) ([4]) وقد ذكرت في بحثي المنشور بالعدد الخامس . أبريل . 2016م . من مجلة كلية الآداب والعلوم . مسلاتة . جامعة المرقب . ليبيا . الذي هو بعنوان : ((مراد الترمذي بتصحيح الأحاديث وتحسينها)) ذكرت بعض الأمثلة على تضعيف الترمذي لأحاديث يكون مدارها على رواة ضعفاء من جهة حفظهم ، وممن تقال فيهم أخف عبارات التضعيف ، وهذا دال على انتفاء تساهله المدعى عليه بالباطل ولو كان متساهلا لصحح أو حسن لخفيفي الضعف من الذين يضعفون بسبب ضعف حفظهم ونحوهم فكيف يصحح أو يحسن لمن اشتد ضعفهم كالمتهمين بالكذب أو الوضاعين؛

[1] - سنن الترمذي 5 / 553 .
[2] - المصدر السابق 5 / 259 .
[3] - علل الترمذي الصغير 5 / 746 .
[4] - علل الترمذي الصغير 5 / 742 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

فذكرت من ذلك تضعيفه لحديث أم فروة ([1]) قالت : ((سئل النبي . صلى الله عليه وسلم . : أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لأول وقتها)) ([2]) حيث ضعف الترمذي هذا الحديث بعد روايته بسبب ما ذكر أنه لا يروى إلا من رواية راو ضعيف من جهة حفظه ، وسيأتي كلامه فيه حيث سيذكره ابن الملقن، فهذا دليل أيضا على أنه يحسن الأحاديث لغيرها ، وإن كان فيها راو ضعيف ، ويضعفها إذا كان فيها راو ضعيف ولم تتعد روايات الحديث ، وإن كان الحديث قد ثبت بروايات أخرى لم يقف عليها الترمذي ، ولذلك استدركها عليه ابن الملقن أيضا حيث قال بعد تناوله المطول لرواياتها وطرقها متوصلا إلى ثبوته ومعترضا على من وصفهم بفقهاء زمانه بتضعيفه بما لعله بناء على تضعيف الترمذي للحديث : ((**قلت** : فقد صح الحديث بشواهده . ولله الحمد . وسمعت كثيرا من فقهاء زماننا يطلق الضعف على هذا الحديث بهذا اللفظ ، وهو **عجيب منهم** ، وكأنه استقر في ذهنهم تضعيف الترمذي له من حديث أم فروة الذي استشهد به الحاكم ، **وهو عجيب** ؛ فإن الضعيف لا يقدح في الصحيح ؛ فإنه لما رواه قال : ((إنه حديث لا يروى إلا من حديث عبدالله بن عمر العمري ، وليس بالقوي عند أهل الحديث ، واضطربوا في هذا الحديث ([3]) وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد من قِبَل حفظه . **قلت** : وقوله : إنه لا يروى إلا من حديث عبدالله بن عمر العمري **ليس بجيد منه** ؛ فقد روي من حديث أخيه عبيدالله أيضا كما أسلفناه من رواية الحاكم)) ([4]) . ثم إن الترمذي لم يكثر من الرواية عن هذين الراويين اللذين ذكرهما الذهبي حتى يصف سنن الترمذي بأنه منحط المنزلة عن سنن أبي داود والنسائي بسبب الرواية عنهما؛ فهو لم يرو عن كل واحد منهما سوى حديث واحد مع بيانه ضعفهما وبيانه الضعف الشديد لهذين الراويين . كما سبقت الإشارة . وهذا لا يضر مرتبة سننه بين السنن ؛ لكونه أبان عن ضعفهما مع قلة ما رواه لهذا النوع من الرواة مع احتواء سننه على الكثير من الأحاديث الصحاح والحسان والتي كثير منهما في الصحيحين وقسم من التي ليست في الصحيحين عالية الصحة في درجة صحة أحاديث الصحيحين أو نحوها مع الأحاديث الحسان وسننه ليست مختصة برواية ما صح أو حسن من الأحاديث حتى يضره رواية الحديث الضعيف أو المنكر فيه بل يشاركه في ذلك أصحاب السنن الأخرى وفي ذلك يقول النووي عند كلامه على السنن الأربع : ((في السنن الصحيح والحسن

[1] - هي الصحابية أم فروة الأنصارية من المبايعات . انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم 5 / 375 و أسد الغابة 7 / 365 وتهذيب الكمال 22 / 483 .
[2] - رواه الترمذي في أبواب الصلاة - 127- باب ماجاء في الوقت الأول من الفضل - حديث رقم : 170 . انظر سنن الترمذي 1/ 319و323 .
[3] - في الطبعة التي عندي من سنن الترمذي إضافة لفظ : ((وهو صدوق)) هنا وهو يرجع لاختلاف نسخ الترمذي في ذلك .
[4] - البدر المنير 2/ 609 و610 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

والضعيف والمنكر)) ([1]) ثم إن منهجية الترمذي في سننه هي التي اقتضت أن يروي بعض الأحاديث . مع قلتها . لهذا النوع من الرواة ؛ فإنه أراد أن يكون كتابه شاملا لكل الأحاديث التي عمل بها الفقهاء أو بعضهم مع بيانه لشدة ضعفها ومن الفقهاء من يستدل بأحاديث شديدة الضعف مما تروى عن هذا النوع من الرواة وهو ما يشير إليه الترمذي بقوله عن سننه : ((جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم)) ([2]) ولذلك يحرص بعد روايته لكثير من الأحاديث على ذكر من أخذ بها من العلماء ، وهذا يرفع عنه الاعتراض عليه في روايته لها في سننه بل يزيد من قيمة سننه ؛ لاتجاهه فيها إلى هذا الشمول في الرواية وذكر مستندات الفقهاء في أحكامهم الفقهية مع ما أظهره الترمذي في سننه من أصول الصناعة الحديثية وبراعته وإمامته في هذا الشأن ببيانه لأحكامه على الأحاديث وأحوال رواتها وبيانه لعللها وترجيحه للأصح منها ومناقشاته ومناظراته لأئمة الحديث في ذلك كالبخاري محمد بن إسماعيل وغيره وفي ذلك يقول الترمذي : ((وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل ومنه ما ناظرت عبدالله بن عبدالرحمن وأبازرعة وأكثر ذلك عن محمد وأقل شيء فيه عن عبدالله وأبي زرعة)) ([3]) وأبوزرعة الرازي هو الذي كان يعرض مسلم عليه أحاديث صحيحه ويعتمد منها كل حديث ينفي أبوزرعة العلة عنه ؛ فقد ذكر النووي أن مسلما قال : ((عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال : إنه صحيح وليس له علة خرجته)) ([4]) فأي تساهل وأي انحطاط لكتاب من كان هذا حاله وحال كتابه ففسد بهذا استدلال صاحب السلسلتين بكلام الذهبي هذا على تساهل الترمذي وفسد استدلال الذهبي على ما ادعاه من انحطاط سنن الترمذي عن سنن أبي داود وسنن النسائي بل هو إن لم يكن في مستواهما فهو أرفع منهما؛ لاشتمال سنن الترمذي على المزايا التي سبق ذكرها وهي لا توجد في سنن أبي داود والنسائي .

وأما عبارة الذهبي الثانية التي استدل بها صاحب السلسلتين استدلالا فاسدا على تساهل الترمذي فيما رماه بالتساهل فيه وهي عبارته الذي ذكرها في الترمذي بسبب روايته لحديث كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني وتصحيحه

[1] - تقريب النووي ص 129 .
[2] - علل الترمذي الصغير 5 / 736 .
[3] - المصدر السابق 5 / 738 .
[4] - شرح النووي لصحيح مسلم 1 / 25 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

له حيث قال : ((وأما الترمذي فروى من حديثه : ((الصلح جائز بين المسلمين)) وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي)) ففساد الاستدلال بها على ذلك ظاهر في مخالفتها للواقع ؛ فإننا لا نجد العلماء لا يعتمدون على تصحيحات الترمذي بل نجدهم يعتمدونها ولا يرمونه بالتساهل سوى ابن دحية بناء على أساسه الباطل الذي مر ويمر بنا بيان بطلانه بدلائل بطلانه . يضاف إلى هذا أن هذا الراوي الذي ذكر الذهبي أنه بسببه لا يعتمد العلماء على تصحيحات الترمذي لم ينفرد بتوثيقه الترمذي ، ولو علم الذهبي أن الذي يوثقه مع الترمذي بل وعمدة الترمذي في توثيقه لتراجع عن هذه العبارة البشعة التي قالها في الترمذي ولما جرؤ على قولها وهو أن البخاري ممن يذهب إلى توثيقه ، وقد بينت ذلك في بعض هوامش تحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار)) لابن الملقن وذكرت فيه من يوثق هذا الراوي مع البخاري والترمذي ، وتناولت فيها حال هذا الراوي جرحا وتعديلا متوصلا إلى ترجيح توثيقه بدلائله . كما سبقت الإشارة . ([1]) بل لو لم يكن الترمذي يذهب إلى توثيق هذا الراوي فإن الحديث قد ثبت من حديث أبي هريرة من عدة طرق أوصلتها في البحث الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور في العدد الخامس من مجلة كلية الآداب والعلوم . مسلاتة . جامعة المرقب . أبريل . 2016 م . والذي هو بعنوان : ((مراد الترمذي بتصحيح الأحاديث وتحسينها)) أوصلتها فيه إلى ثلاثة طرق عن أبي هريرة يرتفع بها الحديث إلى درجة الحسن بل رجحت فيها بدلائله ارتفاع الحديث إلى الصحة بمجموعها مع حسن بعضها لذاتها كالطريق الثانية منها التي حسنها ابن القطان بسبب خلاف في توثيق أحد رواتها حيث قال : ((وينبغي أن يقال فيه : حسن ؛ لما بكثير بن زيد من الضعف ولوكان صدوقا)) ([2])

وسبب رمي الذهبي الترمذي بالتساهل هو ظنه أن الترمذي يصحح الأحاديث ويحسنها لذاتها فقط غير متنبه إلى أنه يصححها أو يحسنها أحيانا لغيرها بتعدد رواياتها ولذلك ذكر الذهبي فيه عبارته البشعة الأخرى في الترمذي وهي قوله في تحسينات الترمذي للأحاديث : ((عند المحاققة غالبها ضعاف)) ([3]) حيث يجد الذهبي الترمذي يصحح ويحسن أسانيد أحاديث فيها موجب من موجبات ضعفها كضعف راو متفق على ضعفه أو انقطاع في سنده أو عنعنة

[1] - انظر تذكرة الأخيار 2 / 1378 - هامش رقم : (2) .
[2] - انظر بيان الوهم والإيهام 5 / 211 .
[3] - ميزان الاعتدال 6 / 90 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

مدلس أو غيرها من موجبات الضعف ؛ فيظن أنه صححها أو حسنها لذاتها ؛ فيرميه بالتساهل بسبب ذلك والترمذي إنما صححها أوحسنها لغيرها بتعدد رواياتها وشواهدها . كما بينته بدلائله في بحثي الذي أشرت أنه منشور بالعدد الخامس من مجلة كلية الآداب والعلوم . مسلاتة . جامعة المرقب . ليبيا . أبريل . 2016م ومنها بيان الترمذي لذلك في علله الصغير وهو قوله : ((كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك ، فهو عندنا حديث حسن)) ([1]) ومنها أنه يحسن للراوي حديثا ثم يضعف بسببه حديثا آخر له وذلك لأن حديثه الذي حسنه له قد تعددت رواياته والذي ضعفه مداره على ذلك الراوي ويشير إلى أن مداره عليه بنحو عبارة : ((لا نعرفه إلا من حديث فلان وهو ضعيف)) ونحو ذلك وقد سبق كلامه في علله الصغير أن الحديث الذي يكون فيه راويا ضعيفا ولا يروى إلا من روايته فيكون مداره عليه فإنه يضعفه ولا يحتج به ، وذكرت في ذلك البحث أيضا أنه لذلك يحكم بحسن الحديث أحيانا مع إشارته إلى ما في سنده من موجبات ضعفه كأن يشير إلى أن سنده منقطعا ثم يحكم بحسن الحديث كما وقع له في الراوي إبراهيم بن يزيد الخوزي . كما بينته بدلائله في البحث المذكور . حيث ضعف له حديث قوله . صلى الله عليه وسلم . حين سئل : من الحاج ؟ : ((الحاج الشعث التفل ([2])(([3]) ثم حسن له حديث الزاد والراحلة في وجوب الحج على من يتوفر له الزاد والراحلة لحجه ([4]) وذلك أن الحديث الأول مداره على الراوي المذكور ولذلك ضعف حديثه حيث ذكر تضعيفه له بسببه بعد روايته لحديثه حيث قال : ((هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه)) وأما حديثه الثاني حديث الزاد والراحلة فتعددت رواياته ؛ فحسنه له بسبب ذلك حيث قال بعد روايته له : ((هذا حديث حسن)) مع حكمه بضعف هذا الراوي الذي في سنده بعد تحسينه للحديث ؛ فهو يحكم بضعف إسناده بسبب هذا الراوي ويحكم بحسن الحديث ؛ لتعدد رواياته حيث قال في تضعيفه هذا الراوي بعد حكمه بحسن الحديث : ((وإبراهيم وهو ابن يزيد الخوزي المكي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه)) مع أن الحديث الأول حديث : ((الحاج الشعث التفل

---

[1] - العلل الصغير للترمذي 5 / 758 .

[2] - ((الشعث التفل)) أي : متغير شعر الرأس بسبب تركه تعهده بالتسريح والدهن والتنظيف ونحوها من الأمور التي يمنع منها المحرم وغير متعطر لمنع المحرم منه أيضا يقال : شعث الرأس شعثا إذا تغير بترك دهنه وهو من باب تعب أي : بكسر العين في الماضي وفتحها في المصدر ويقال : رجل تفل إذا كان تاركا للتعطر والتطيب والتفل هو الرائحة الكريهة . انظر النهاية في غريب الحديث ص 174 والمصباح المنير 1 / 428 .

[3] - رواه الترمذي في 48 - كتاب تفسير القرآن - 4 - باب ومن سورة آل عمران - حديث رقم : 2998. انظر سنن الترمذي 5/ 225.

[4] - رواه الترمذي في 7 - كتاب الحج - 4 - باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة - حديث رقم : 813 . انظر سنن الترمذي 3 / 177 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

)) جاء فيه ذكر الزاد والراحلة لكن الترمذي ضعفه بسبب ذكر لفظ : ((الحاج الشعث التفل)) فيه ومع أن الترمذي ضعف الحديث الذي قبل الحديث الذي حسنة في الزاد والراحلة مع أنه في الزاد والراحلة أيضا ضعفه لاختلاف في متنه عن الحديث الذي سبق أنه حسنه في الزاد والرحلة ولحكمه بجهالة أحد رواته مع حكمه بضعف راو آخر فيه وكون الحديث لا يعرفه إلا بهذا السند وهو مبطلات دعوى صاحب السلسلتين تصحيح وتحسين الترمذي للمجاهيل حيث جعل الترمذي من سبب تضعيفه الحديث وجود راو مجهول في سنده حيث قال الترمذي بعد روايته لهذا الحديث : ((هذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال وهلال بن عبدالله مجهول والحارث يضعف في الحديث)) ([1]) ومع تحسين الترمذي لحديث الزاد والراحلة الأول لتعدد رواياته ضعفه صاحب السلسلتين بسبب هذا الراوي إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي فذكره في الكتاب الذي ضعف فيه الأحاديث التي رواها الترمذي مع تحسينه لها وهو الذي سبقت الإشارة إلى أنه سماه : ((ضعيف سنن الترمذي)) حيث قال فيه بسبب هذا الراوي ؛ لكونه شديد الضعف في الحديث رقم : 813 من ضعيف سنن الترمذي : ((ضعيف جدا)) فضعفه على هذا الأساس الباطل في عدم اعتداده بتحسين الترمذي هذا الحديث مع أن الترمذي حسنه لتعدد رواياته من غير طريق هذا الراوي وثبوت بعضها لذاتها ولو لم تعدد رواياته من غير طريق هذا الراوي لضعفه كما ضعف حديثه الأول ؛ لكون روايته مدارها عليه . كما سبق بيانه . وقد تناول ابن الملقن مطولا ومفصلا روايات أخرى لهذا الحديث حيث أوصلها إلى سبع طرق عن ستة من الصحابة متوصلا إلى حكمه بحسنه لتعدد رواياته من غير هذا الراوي مع حكمه بثبوت بعضها لذاتها ([2]) ومع أن صاحب السلسلتين قد ذكر روايات أخرى لهذا الحديث في كتابه : ((إرواء الغليل)) في الحديث رقم : 988 لكنه ضعفها كلها؛ لدعواه أن ضعفها ضعف شديد لا يصلح تعدد روايات الحديث إلى ارتفاعه إلى الحسن ؛ لكونه نهج في تضعيفها النهج المتشدد على الأساس غير العلمي الذي سبقت الإشارة إليه في مقدمة هذا البحث وهو تضعيفه الرواة المختلف فيهم مع أن الخلاف فيهم يقتضي تحسين أحاديثهم . كما سبق بيانه بدلائله في مقدمة هذا البحث أيضا . مع وجود من يحكم بثبوت الحديث من أئمة الحديث كابن الملقن الذي سبقت الإشارة إلى تناوله روايات وطرق هذا الحديث حاكما على إحدى رواياته بأن إسنادها جيد وكغيره ممن ذكرهم صاحب السلسلتين في إرواء الغليل لكنه اعتمد فيه حكم مضعفي

[1] - سنن الترمذي 3 / 177
[2] - انظر البدر المنير 6 / 29 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الحديث بناء على أساسه غير العلمي الذي سبقت الإشارة إليه في ذلك ، ثم يرمي الترمذي بالتساهل في حكمه بثبوت هذه الأحاديث بناء على هذه الأسس الباطلة وغير العلمية في رميه الترمذي بذلك وعدم اعتداده بتحسينه وتصحيحه لهذه الأحاديث بما فيها الأحاديث التي في أسانيدها هؤلاء الرواة من النوعين المذكورين الذين يحكم بجهالتهم ولا يعتد بتصحيح وتحسين الترمذي وغيره من أئمة الحديث الذين سبق أنه لا يعتد بتوثيقهم وتصحيحهم وتحسينهم للنوعين الأول والثاني المذكورين من الرواة ويضعف هذه الأحاديث ويذكرها في الكتاب الذي خصصه للأحاديث التي ادعى أنها ضعيفة في سنن الترمذي والذي سماه : ((ضعيف سنن الترمذي)) مع تصحيح وتحسين الترمذي لهذه الأحاديث على الأسس الصحيحة التي سبق بيانها بدلائل صحتها وبطلان أسس صاحب السلسلتين التي بينتها وأبينها بدلائل بطلانها في ذلك .

وأما التضليل الذي قام به صاحب السلسلتين في ذكره الراوي كثير بن عبدالله في استدلاله الباطل به على تساهل الترمذي بتصحيح أحاديثه فهو ما سبق بيانه عند الكلام على تضليلاته في الأمور المختلف فيها حيث لا يشير إلى الخلاف فيها ويسوقها مساق المتفق عليها موهما ومضللا بعدم وجود الخلاف فيها، وأن ومنها أنه لا يذكر في المختلف في توثيقهم سوى كلام المضعفين موهما أنه لا يوجد من يوثقهم أو ذكره أشد ما قيل في الراوي إن كان ضعيفا ولو كان أشد ما قيل فيه قد ذكره القليل من أئمة الحديث كالواحد والاثنين ونحوهما مقابل الكثرة بتخفيف التضعيف فيه والذي ينبني عليه أن يكون حديثه صالحا للثبوت بارتفاعه إلى الحسن بوجود متابعات أو شواهد أو كليهما معا له؛ فيعتمد صاحب السلسلتين في الراوي أشد ما قيل فيه مما لا يصلح أن يتحول حديثه به إلى حديث ثابت بالمتابعات أو الشواهد أو بكليهما يعتمد صاحب السلسلتين فيه الرمي بالوضع والكذب إن كان أشد ما قيل فيه هو الرمي بالوضع والكذب؛ فيتحول حديثه إلى حديث موضوع وهو ما وقع له في هذا الراوي حيث لم يذكر فيه سوى كلام من رماه بالكذب وهما الشافعي وأبوداود مع أن أكثر أئمة الحديث لم يوصلوه إلى درجة الكذب وبعضهم قد خفف الضعف فيه إلى درجة صلاحية حديثه للارتفاع إلى الحسن بوجود المتابعات أو الشواهد أو بوجودهما معا له . كما بيته في بياني لحاله جرحا وتعديلا في الموضع الذي سبق ذكره من بعض هوامش تحقيقي لكتاب : ((تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار)) لابن الملقن كقول أبي حاتم الرازي فيه : ((ليس بالمتين)) وقول ابن معين فيه : ((ضعيف الحديث)) مع ماعرف

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

عن أبي حاتم وابن معين بالتشدد في التوثيق . كما سبق بيانه بدلائله . مع وجود من يوثق هذا الراوي كالبخاري والترمذي وابن خزيمة . كما بينته بدلائله في بعض هوامشي لتحقيقي للكتاب المذكور في الموضع المذكور فيه أيضا . وهو مظهر من المظاهر الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها لصاحب السلسلتين في اتجاهه إلى التشدد على أساس باطل غير علمي في حكمه على الأحاديث وعلى رواتها ومع أن ابن حجر الذي يغتر به صاحب السلسلتين فيما بناه ابن حجر على أسس باطلة أو فيما بناه على فساد فهمه لكلام ابن حجر فيها . كما سبقت الإشارة . وكما سيأتي اعتماده على ابن حجر في عدم الاعتداد بتصحيح وتحسين الترمذي للنوعين المذكورين من الرواة ورميه بالتساهل في التصحيح والتحسين بناء على فساد فهمه لكلامه في ذلك . كما سيأتي بيان فساد فهمه له بدلائله . وهو سبب من أسباب وقوعه في أباطيل في حكمه على الأحاديث وعلى رواتها بشكل عام . مع أن ابن حجر لم يوصله إلى درجة الوضع والرمي بالكذب في تضعيفه لهذا الراوي في كتابه تقريب التهذيب: ولم يستخدم فيه عبارة من العبارات الشديدة في التضعيف كعبارة ((متروك)) ونحوها بل واعترض على من رماه بالكذب بوصفه من رماه بالكذب بأنه أفرط في ذلك مشيرا بذلك إلى الشافعي وأبي داود في رميهما بذلك حيث قال ابن حجر في هذا الراوي : ((ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب)) ([1]) لكن صاحب السلسلتين لكونه . كما سبقت الإشارة . يتجه إلى التشدد على أساس باطل غير علمي في حكمه على الأحاديث وعلى رواتها؛ فإنه لا يعتمد من كلام ابن حجر إلا ما فيه تضعيف للرواة فإذا وجده يوثق الراوي وغيره يضعفه اعتمد كلام غيره ولم يشر إلى وجود من يوثق الراوي موهما ومضللا بأنه لا يوجد من يوثقه وإذا وجد ابن حجر قد ضعف الراوي تضعيفا ليس شديدا وغيره يضعفه بشدة أو يرميه بالكذب اعتمد كلام غيره كما في هذا الراوي .

وأما استدلاله على تساهل الترمذي في التصحيح والتحسين بعبارة ابن حجر في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح ([2]) والتي ذكرها بلفظ : ((وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح : إن الترمذي حسن أحاديث فيها ضعفاء

[1] - تقريب التهذيب ص 460 .

[2] - هو أبوعمرو تقي الدين عثمان بن صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري ثم الدمشقي المعروف بابن الصلاح من أئمة الحديث ، وفقهاء الشافعية من مصنفاته : علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ، وشرح قطعة من صحيح مسلم ، وشرح وسيط الغزالي يسمى : الإشكالات على الوسيط أو مشكل الوسيط ، ونكت على مهذب الشيرازي ، وطبقات الفقهاء (ت 643هـ) انظر وفيات الأعيان 2/ 116 ، وتذكرة الحفاظ 4/ 1430 وسير أعلام النبلاء 16/ 407 والبداية والنهاية 7/ 13/ 157وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 4/ 428، والعقد المذهب ص 163، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة 1/ 434.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وفيها من رواية المدلسين ، ومن كثر غلطه وغير ذلك ؛ فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة)) ([1]) فهذا يبطله فساد فهمه لها بصياغته لها صياغة تعطي نقيض المعنى الذي ذكره ابن حجر في ذلك؛ وذلك أن ابن حجر قد ذكر هذه العبارة في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح بلفظ يفيد أن الترمذي يحسن الأحاديث لتعدد رواياتها حين تكون كل رواية من الروايات المتعددة للحديث الواحد فيها موجب من موجبات الضعف كالانقطاع وغيره حيث قال في كتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : ((الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن ، وما في إسناده انقطاع خفيف فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي : ألا يكون فيهم من يتهم بالكذب ، ولا يكون الإسناد شاذا ، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا وليس كلها على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض)) ثم قال : ((فلهذا وصف كثيرا من الأحاديث المنقطعة بكونها حسانا)) ثم ذكر أمثلة من سنن الترمذي لهذه الأحوال التي يحسن فيها الترمذي الحديث حيث ذكر أولا مثالا لحديث في إسناده راو ضعيف حسنه الترمذي لتعدد روايته ثم قال : ((وقد حسن الترمذي حديثه هذا لمجيئه من غير وجه كما شرط)) ثم مثل للأحوال الأخرى ([2]) . ففهم صاحب السلسلتين بفساد فهمه له على النقيض مما ذكره ابن حجر فيه . كما سبقت الإشارة . فبطل وفسد استدلاله به على ما استدل به عليه وأصبح حجة عليه وليس حجة له وأن الترمذي يحسن هذه الأحاديث لتعدد رواياتها وليس لذاتها .

وأما محاولته دعم استدلاله على تساهل الترمذي بإطلاق ابن حجر على الرواة الذين يصحح أو يحسن لهم الترمذي عبارة : ((مقبول)) فقد بينت فساد فهمه لهذه العبارة بأنها عبارة تجهيل للرواة وهي عبارة توثيق لهم في البحث الأول الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور في هذه المجلة في عددها العشرين . مارس . 2024 م حيث أخذ صاحب السلسلتين يستدل على معناها بفساد فهمه لكلام ابن حجر عن مراده بهذه العبارة في كتابه تقريب التهذيب ولذلك فإنه يذكر في هذه المواقف التي يستدل بها على ذلك مستنده في فهمه لها وهو بيان ابن حجر لمعناها في مقدمته المذكورة ويفسر في هذه المواقف عبارة : ((مقبول)) بأن الرواي تقبل روايته عند وجود متابعة لها ولا تقبل عند عدم وجود متابعة لروايته وأنه لين الحديث في هذه الحالة التي لا توجد لها متابعة أو شاهد أو لا توجد له كلاهما من المتابع والشاهد ،

[1] - ذكر صاحب السلسلتين هذا الكلام في مقدمة المجلد الثالث من سلسلته الضعيفة ص 31 - طبعة دار المعارف - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى - 1992 م .
[2] - انظر النكت على مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص 120 وما بعدها .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ويحكم بجهالته ؛ فيحتاج إلى تفسيرها بذلك ؛ لأن العبارة تفيد قبول الراوي مطلقا ، وهي من الأدلة على فساد فهمه لها؛ فيحتاج إلى تفسيرها بهذا المعنى حتى لا تفهم أنها عبارة توثيق للراوي بما يفيده ظاهرها وحقيقتها قبول رواية الرواي مطلقا وإن لم توجد لروايته متابعة وقد مرت بنا بعض أمثلته كقوله في مثال سابق : ((وتبعهم الحافظ في التقريب فقال فيه : ((مقبول)) أي : إذا توبع وإلا فهو لين الحديث كما نص عليه في مقدمة التقريب)) مع أن كلام ابن حجر في مقدمة كتابه تقريب التهذيب عن مراده بهذه العبارة هو نقيض ما فهمه صاحب السلسلتين منه فهو حجة عليه وليس حجة له ، وهو من الأدلة على فساد فهمه لمعناها لفساد فهمه لكلام ابن حجر عن مراده بمعناها حيث قال ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور في بيانه لمراده بهذه العبارة : ((من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ : ((مقبول)) حيث يتابع وإلا فلين الحديث)) ([1]) فابن حجر قد بين في كلامه هذا أن من يتحقق من توثيقه بوجود متابعات لبعض مروياته التي يستدل بها على ضبطه وحفظه بعدم مخالفاته للثقات فيها ويستدل على عدالته بانعدام المنكرات في مروياته التي توجه إليه التهمة بالكذب ونحو ذلك فإنه يطلق عليه : ((مقبول)) موثقا له بذلك مطلقا وأن من لم يتوفر فيه ذلك فإنه يطلق عليه : ((لين الحديث وهذا معنى قوله : ((وإلا فلين الحديث)) يعني من توفر فيه ذلك أطلق عليه : ((مقبول)) ومن لم يتوفر فيه ذلك أطلق عليه : ((لين الحديث)) فهو لم يترك الأمر لنا كما فهمه صاحب السلسلتين بأن من يطلق عليه عبارة : ((مقبول)) نقبل حديثه عند وجود متابعة له أو شاهد أوكليهما له فيه ونحكم عليه بأنه لين الحديث ومجهول إذا لم نجد له متابعة ؛ لأن ابن حجر قد قام بذلك ؛ فأطلق على الصنف الأول من الرواة : ((مقبول)) وعلى الصنف الثاني : ((لين الحديث)) فهو يتكلم عن مراده بإطلاق عبارة : ((مقبول)) على الرواي في كتابه تقريب التهذيب ومراده بإطلاقه عليه عبارة : ((لين الحديث)) فيه ولو كان يعني بعبارة : ((مقبول)) على ما فهمه صاحب السلسلتين بفساد فهمه لها بأن الراوي يكون مقبول الرواية عند وجود متابعة له فيها لما أطلق على الصنف الثاني : ((لين الحديث)) بل أطلق على الصنفين من الرواة عبارة واحدة منهما إما عبارة : ((مقبول)) وإما عبارة : ((لين الحديث)) لأن نتيجتهما واحدة في هذه الحالة وهو عدم قبول روايتهما إلا عند وجود متابعة لها بالإضافة إلى تصحيح وتحسين ابن حجر لأسانيد أحاديث فيها هؤلاء الرواة الذين أطلق عليهم عبارة : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب وهو ما يتفق مع معناها التوثيقي

[1] - تقريب التهذيب ص 74 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الذي سبق بيانه لها . كما مرت بنا بعض أمثلته . وأنه بدلا من أن ينتبه صاحب السلستين لفساد فهمه لها بذلك فإنه يعترض عليه في تحسينها وتصحيحها بإطلاقه عليهم عبارة : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب مع أنه . كما سبقت الإشارة . لو كان لابن حجر حكمان في الراوي بالتوثيق والتجهيل فإن الحكم بتوثيقه مقدم على حكمه بجهالته . كما سبق بيانه بدلائله . وأنه مظهر من مظاهر تشدد صاحب السلستين في الحكم على الأحاديث وعلى رواتها بالضعف على أسس غير علمية مع أدلة أخرى على فساد فهمه لهذه العبارة ذكرتها في البحث الأول الذي سبقت الإشارة إلى أنه منشور في هذه المجلة في عددها العشرين . مارس . 2024 م .

ومما يبطل عدم اعتداد صاحب السلسلتين بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة وحكمه بجهالتهم لدعواه أنه يصحح ويحسن لهم وهم مجاهيل لا يعرف حالهم جرحا ولا تعديلا لرميه له بالتساهل في ذلك بناء على أسسه الباطلة في ذلك أن الترمذي يضعف الأحاديث بسبب وجود بعض المجاهيل في أسانيدها ومع أن صاحب السلستين يذكر تضعيف الترمذي لبعض الأحاديث بسبب جهالة بعض رواة أسانيدها فإن صاحب السلسلتين يصر على عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي أحاديث الرواة الذين لا يعتد بتصحيحه وتحسينه لهم بدل أن ينبهه ذلك إلى بطلان أسسه في عدم اعتداده بتصحيح وتحسين الترمذي لهؤلاء الرواة فمن ذلك ذكره لتضعيف الترمذي لحديث رقم : 85 من كتابه : ((ضعيف سنن أبي داود)) بسبب وجود مجهولين في سنده ومدار الحديث عليهما وتضعيف صاحب السلسلتين للحديث بسبب ذلك أيضا مع ذكره تصحيح الحاكم له وموافقة الذهبي على تصحيحه له وتصحيح ابن حجر له في تلخيص الحبير لكنه اعترض عليهم جميعا ورماهم بالتساهل في ذلك لما سبقت الإشارة إليه من اعتراضه على الذهبي وابن حجر حين يجدهما قد حكما بالتصحيح أو التحسين لهؤلاء الرواة الذين لا يوجد فيهم تصحيح أو تحسين أو توثيق إلا من هؤلاء الأئمة الذين لا يعتد بهم في ذلك؛ فيعترض على موافقة الذهبي على تصحيح الحاكم لهؤلاء الرواة ووصفه بأنه يكثر من موافقته للحاكم في تصحيحه لهؤلاء الرواة حيث وصفه هنا بأنه عهد منه كثرة ذلك من غير تحر وتدقيق ويعترض على تصحيح أو تحسين ابن حجر لهم بقول ابن حجر نفسه فيهم : ((مقبول)) في كتابه تقريب التهذيب بدل أن ينتبه ذلك إلى فساد فهمه لعبارة : ((مقبول)) التي يطلقها ابن حجر على الرواة في كتابه تقريب التهذيب . كما سبقت الإشارة . حيث قال : ((وقال الحاكم : ((حديث صحيح)) ووافقه الذهبي، وأقره الحافظ في التلخيص،

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N23 العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وهذا من تساهلهم جميعا وقد عهدنا على الذهبي كثيرا من المتابعات للحاكم دون تحر أو تدقيق، وأما الحافظ فإنه قال في ترجمة أبي كثير من التقريب : ((مقبول)) يعني عند المتابعة وإلا فهو لين الحديث وقد تفرد أبوكثير بهذا الحديث كما يأتي في كلام الذهبي؛ فكان حديثه عند الحافظ ضعيفا)) ثم ذكر أن الترمذي ذكر في سبب تضعيفه للحديث وجود راويين مجهولين في سنده حيث ذكر أن الترمذي قال في ذلك : ((هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه وحفصة بنت أبي كثير لا نعرفها ولا نعرف أباها)) ولو كان الترمذي يصحح ويصحح للمجاهيل الذين لا يعرف حالهم جرحا ولا تعديلا لحكم بصحة هذا الحديث أو حسنه .

خاتمة في نتائج البحث :

تبين بما أثبته في هذا البحث بدلائله بطلان أسس صاحب السلسلتين في عدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة ، وبطلان تضعيفه الأحاديث التي ضعفها بناء على عدم اعتداده بتحسين وتصحيح الترمذي لهؤلاء الرواة ؛ وبهذا ثبتت هذه الأحاديث التي ضعفها صاحب السلسلتين بناء على هذه الأسس الباطلة ؛ فيعمل بما فيها من أحكام وسنن .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المصادر والمراجع

1 - أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير . دار القلم . بيروت . لبنان . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

2 . الأعلام للزركلي . الطبعة الحادية عشرة . 1995م . دار العلم للملايين . بيروت . لبنان .

3 . إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية . الهند .

4 . الأنساب للسمعاني . الطبعة الأولى . 1419هـ . 1999م . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان

5 . البداية والنهاية لابن كثير . الطبعة الأولى . 1421هـ . 2001م . دار المنار . القاهرة .

6 . البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني . الطبعة الثانية . 1428هـ . 2007م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

7 . البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في شرح الرافعي الكبيرلابن الملقن . الطبعة الأولى . 1425هـ . 2004م . دار الهجرة . الرياض . السعودية .

8 . بيان الوهم والإيهام لابن القطان . الطبعة الأولى . 1418هـ . 1997م . دار طيبة . السعودية .

9 . تاريخ بغداد للخطيب البغدادي . الطبعة الأولى . 1417هـ . 1997م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

10 . التبيان لبديعة البيان لابن ناصرالدين . الطبعة الأولى . 1329هـ 2008م . دار النوادر . دمشق . سوريا . بيروت . لبنان .

11 . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي . دار الحديث . القاهرة

12 . تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار لابن الملقن . بدراستي وتحقيقي . الطبعة الأولى . 2022م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

13 . تذكرة الحفاظ للذهبي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

14 . تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني . الطبعة الرابعة . 1412هـ 1992م . دار الرشيد . حلب . سوريا .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

15 . التقريب للنووي . الطبعة الثالثة . 1409هـ . 1989م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان

16 . تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني . مكتبة الكليات الأزهرية . 1399 هـ . 1979م

17 . تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف . حيدر آباد الدكن . الهند . دار صادر . بيروت . لبنان .

18 . تهذيب الكمال للمزي . دار الفكر . بيروت . لبنان . 1414هـ . 1994م .

19 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ـ الطبعة الأولى ـ 1371هـ ـ 1952م ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن . الهند . دار الكتاب الإسلامي . القاهرة . الفروق الحديثة . القاهرة .

20 . حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي الطبعة الأولى . 1418هـ . 1997م . دار الفكر العربي . القاهرة .

21 . دررالعقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة للمقريزي . الطبعة الأولى . 1423هـ 2002م . دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان .

22 . الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني . دار الجيل . بيروت . لبنان .

23 . الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى بمكة .

24 . الديباج المذهب لابن فرحون . الطبعة الأولى . 1417هـ . 1996م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

25 . ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

26 . ذيل الحسيني على تذكرة الحفاظ للذهبي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان

27 . ذيل الحسيني على العبر في خبر من عبر للذهبي . الطبعة الأولى . 1418هـ 1997م . دار الفكر . بيروت . لبنان .

28 ـ ذيل العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن ـ مطبوع مع العقد المذهب تاليا له ـ الطبعة الأولى ـ 1417هـ 1997م . دارالكتب العلمية . بيروت . لبنان .

29 . سنن الترمذي . دار عمران . بيروت . لبنان .

30 . سيرأعلام النبلاء للذهبي . دار القلم . بيروت . لبنان .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

31 . شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

32 . شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي . الطبعة الأولى . 1416 هـ . 1996 م . عالم الكتب . بيروت . لبنان .

33 . شرح صحيح مسلم للنووي . الطبعة الأولى . 1418هـ . 1997م . مكتبة فياض . دارالمنار . القاهرة .

34 . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي . منشورات مكتبة الحياة . بيروت . لبنان .

35 . طبقات الشافعية الكبرى للسبكي . الطبعة الأولى . 1420هـ . 1999م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

36 . طبقات الفقهاء للشيرازي . الطبعة الثانية . 1401هـ . 1981م . دار الرائد العربي . بيروت . لبنان

37 . طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة . مكتبة الثقافة الدينية القاهرة

38 . العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن . الطبعة الأولى . 1417هـ . 1997م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

39 . العلل الصغير للترمذي . مطبوع مع سننه تاليا له . دار عمران . بيروت .

40 . الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي . الطبعة الأولى . 1403 هـ . 1983 م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

41 . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . 1413هـ . 1992م .

42 . لحظ الألحاظ في الذيل على تذكرة الحفاظ لابن فهد المكي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

43 . المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى . 1417هـ . 1997م . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان .

44 . المجموع شرح المهذب للنووي . مكتبة الإرشاد . جدة . السعودية

45 . مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي . تاطبعة الأولى . 1417هـ . 1997م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

46 . المصباح المنير للفيومي . دار القلم . بيروت . لبنان .

47 . معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصفهاني . الطبعة الأولى . 1422هـ . 2002م . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

48 . معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/06/2024
العدد الثالث و العشرون : ص.ص 555-606 ISSN: 2958-8537 Issue: N23
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

49 . المغني في الضعفاء للذهبي . الطبعة الأولى . 1418 هـ . 1997 م . دار الكتب العلمية . بيروت .

50 . الموقظة في علوم الحديث للذهبي . الطبعة السادسة . 1428هـ . 2007م . دار السلام . القاهرة .

51 . ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي . دار الفكر العربي .

52 . نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي . دار الحديث . القاهرة .

53 . النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان

54 . النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير . الطبعة الأولى . 1432هـ . 2011م . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان .

55 . هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى . 1419هـ . 1999م . دار المنار . القاهرة .

56 . هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . 1413هـ . 1992م .

57 . وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام للسخاوي . الطبعة الأولى . 1416هـ . 1995م . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان .

58 . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان . الطبعة الأولى . 1417هـ . 1997م . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .